ضوابط
في التعامل مع علم مشكل القرآن

إعداد

أ.د / علي بن عبدالله بن حمد السكاكر

ضوابط

في التعامل مع علم مشكل القرآن

إعداد: د. علي بن عبد الله بن حمد السكاكر

الأستاذ المشارك بقسم التفسير وعلوم القرآن في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ...

فإنَّ من العلوم المهمة التي ينبغي على المفسِّر الاعتناء بها، والاهتمام بأنواعها وفروعها؛ علم مشكل القرآن الكريم، لِما فيه من توضيح معاني القرآن الكريم، والدفاع عنه ضد من يتصيَّد بحثًا عن أمرٍ يطعن فيه.

وقد كتب في هذا الفَنِّ جمعٌ من المتقدمين والمتأخرين، غَطَّوا جوانب فيه، وتركوا فيه جوانب للآخرين.

وقد أحببتُ أن أُشارك في هذا الفنِّ، وأُدْلِي فيه بما أستطيع، خاصَّةً وأنَّه قد سبق لي الكتابة فيه في رسالتي في مرحلة الدكتوراه، وقد كنتُ منذ أن كتبت هذه الرسالة أُفَكِّر في جمع ضوابط في هذا العلم، تُعِين مَن يقتحمه، وتنير له هذا الطريق، وما زِلْتُ أجمع في هذه الضوابط حتى توافر لي منها الشيء الكثير، فأحببتُ أن أُقَدِّمَه في هذا البحث تحت عنوان: **(ضوابط في التعامل مع علم مشكل القرآن الكريم)**.

وبِما أنَّ هذا العِلم قد كُتِبَ فيه رسائل متعددة، وبحوث متنوعة؛ من ناحية التأطير النظري لمقدماته، أحببتُ أن لا أخوضَ في هذا الشأن؛ كيلا أطيل في هذا البحث على قارئه، وإنما أكتفي بتعريف بسيط، ثم الخوض في صلب الموضوع، وهو ذكر هذه الضوابط.

أسباب اختيار الموضوع:

– اهتمامي بهذا العلم الذي هو أصل من أصول التفسير، وهو مشكل القرآن العظيم؛ في مرحلة الدكتوراة، وما بعد الدكتوراة وذلك من خلال التدريس أو الإشراف أو المناقشة.

– رغبتي في خدمة علم المشكل، والنظر في الأسس والضوابط التي تعين على فهم المشكل قبل دفعه.

– أنَّ الدراسات والرسائل العلمية في المشكل تكاثرت وتنوعت، وحيث إني لم أجد كتاباً أو بحثاً يضبط هذا العلم في مكان واحد؛ لذا أحببت المشاركة والكتابة فيه.

أهمية دراسة هذا الموضوع:

– أنه يُساعِد مَن يشكل عليه شيء من القرآن على الخوض فيه بدراية وفهم.

– أنه يعين على فهم ضابط وأسباب الإشكال عند المفسرين.

– أنه يساعد على الوصول إلى الطريقة السليمة في حل الإشكالات القرآنية.

– أنه يساعد على حفظ وضبط الباب أو المسألة المندرجة تحت تلك الضوابط، فالضوابط تنطبق على كل جزيئيات الباب الواحد مما يسهل حفظ الباب وضبطه.

– أنَّ فيه تكوين ملكة تفسيرية لدى الباحث وطالب العلم؛ لأنها توضح له السبيل في دراسة علم المشكل، واستنباط الحلول والأجوبة للإشكالات المتجددة.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس:

المقدمة، وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتبع.

والتمهيد يشتمل على: تعريف المشكل والضابط لغة واصطلاحًا.

المبحث الأول: ضوابط في تحديد المشكل.

المبحث الثاني: ضوابط في إثبات الإشكال.

المبحث الثالث: ضوابط دفع الإشكال.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم قائمة المصادر والمراجع.

ثم فهرس الموضوعات.

المنهج المتبع في العمل:

١- عزوت الآيات إلى سورها؛ بذكر اسم السورة ورقم الآية، مع كتابتها بالرسم العثماني.

٢- خرجت الأحاديث والآثار من مصادرها الأصيلة بحسب المنهج المتبع.

٣- وثقت النقول، ونسبتها إلى أصحابها.

٤- التزمت بعلامات الترقيم.

تمهيد

تعريف المشكل والضابط لغة واصطلاحًا

المشكل لغة: أصل كلمة (المشكل) ما قاله ابن فارس: "الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شكل هذا، أي: مثله، ومن ذلك يقال: أمر مشْكل، كما يقال: أمر مُشْتبِه"(١). ويُقال: أشكل علي الأمر، أي: اختلط بغيره(٢). ويُقال: حرف مشكل، أي: مشتبه ملتبس(٣). والشَكْل: الشبه والمِثْل، والجمع أشكال، وشُكُول(٤).

فهو اسم فاعل من الإشكال. وتدور مادته حول: **الاختلاط، والالتباس، والاشتباه، والمماثلة**(٥).

والمشكل اصطلاحًا: تعددت تعاريف العلماء المتقدمين له، مع اختلاف في اللفظ واقتراب في المعنى: يقول الشاطبي: "ومعنى المتشابه: ما أشكل معناه، ولم يبيّن مغزاه"(٦).

ويقول ابن عقيلة: "هو ما أشكل معناه على السامع، ولم يصل إلى إدراكه إلا بدليل آخر"(٧).

ويلاحظ بجلاء أن هؤلاء الذين عرَّفوا (**المشكل**) عرَّفوه بتعريف عام، يشمل كل إشكال يطرأ على الآية.

لذا فإنِّي عرَّفته بتعريف أَخصَّ استفدته منهم، وممن كتب في المشكل من المعاصرين، وزدتُ عليه بعض القيود التي اقتبستها من التفسير اللغوي لكلمة المشكل، ومن صنيع المفسرين في الآيات المشكلة .

فهو: ما يطرأ على أحد المفسرين المعتبرين أو ما ينقله عن غيره في فهم القرآن

---

(١) مقاييس اللغة (٣/٢٠٤، مادة: شكل).

(٢) ينظر: الزاهر (٢/١٥١)، وتهذيب اللغة (١٠/٢٥).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (١٠/٢٥)، ولسان العرب (١١/٣٥٧)، والمصباح المنير (ص٣٢١).

(٤) ينظر: مختار الصحاح (١/١٤٥)، والقاموس المحيط (ص١٣١٧).

(٥) ينظر: مشكل القرآن للمنصور (ص٤٦).

(٦) الاعتصام (٢/٧٣٦) .

(٧) الزيادة والإحسان (٥/٣٤).

الكريم؛ من خفاء واشتباه، بحيث لا يظهر المراد منه إلا بعد البحث والتأمل[١].

والضابط لغة: اسم فاعل مِن الضَّبْطِ، وهو: لزوم الشيءِ وحبسه، والحزم والقوة، والحصر، والإتقان. يُقال: ضبط الشيء: حفظهُ بالحزم. وضبط الرجلُ الشيءَ يضبطه ضبطاً: إذا أخذه أخذاً شديداً. ورجل ضابط: شديد البطش، والقوة، والجسم[٢].

والضابط اصطلاحاً: فيه قولان:

القول الأول: أن الضابط والقاعدة، بمعنى واحد فيُطلق كلٌّ منهما على الآخر[٣]. فهما: حكم كليٌّ ينطبق على جزئياته[٤]. ومِمَّن ذهب إلى عدم التفريق:

١- الفيومي، حيث قال: "والقاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط"[٥].

٢- الكمال ابن الهمام، فقد قال عند تعرضه للقاعدة: "ومعناها كالضابط"[٦].

القول الثاني: أنَّ القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمع فروعَ بابٍ واحد. ومِمَّن ذهب إلى هذا التفريق:

١- تاج الدين السبكي، حيث قال بعد تعريفه للقاعدة: "والغالب فيما اختصَّ ببابٍ وقُصِد به نظمُ صُوَرٍ متشابهةٍ أن يسمى ضابطاً"[٧].

٢- جلال الدين السيوطي، الذي قال: "القاعدة تجمع فروعاً مِن أبواب شتَّى، والضابط يجمع فروع باب واحد"[٨].

والذي سنسير عليه هو التفريق بينهما؛ فالمشكل أحد أبواب علوم القرآن. والمقصد من هذا البحث هو جمع الضوابط التي تعين على فهم قاعدة كلية في المشكل ألا وهي أنه: **"ليس في القرآن ما لا يفهم أحد معناه، وما وقع فيه من إشكال فهو مدفوع"**.

---

(١) مشكل القرآن الكريم في تفسير ابن عاشور (ص٨٤).

(٢) انظر: العين (٢٣/٧)، وجمهرة اللغة (٣٥٢/١)، وأساس البلاغة (ص٣٧)، ومختار الصحاح (ص١٨٢).

(٣) قواعد التفسير للسبت (٣١/١)، والقواعد التفسيرية عند ابن القيم (٩٥/١).

(٤) الكليات للكفوي (ص٧٢٨).

(٥) المصباح المنير (٥١٠/٢).

(٦) انظر: التحرير مع شرحيه: التقرير والتحبير (٣٨/١)، وتيسير التحرير (١٥/١).

(٧) الأشباه والنظائر للسبكي (١١/١).

(٨) الأشباه والنظائر في النحو (١٠/١-١١).

المبحث الأول: ضوابط في تحديد مفهوم المشكل

الضابط الأول: استشكال المفسرين يُعْرَف بالنصِّ، أو بالإشارة

لقد تَوَسَّعَت في الآونة الأخيرة الدراسات الأكاديمية والعلمية في عِلم المشكل، وأكبر تَوَجُّهٍ في هذه الدراسات كان مُنَصَبًّا حول جمع إشكالات المفسرين الواردة في كتبهم، ومعرفة كيفية حلِّ المفسرين لهذه الإشكالات والإجابة عنها.

ولكن الصعوبة التي كانت تُواجه هؤلاء الباحثين هي: صعوبة معرفة هل هذه الآية مشكلةٌ عند هذا المفسِّر أو ليست بمشكلة؟ وما هي الضوابط التي يُمْكِن بها أن يُحكَم على أحدٍ من المفسرين بأنه استشكل هذه الآية أو هذه المسألة؟

وتحرير القولِ في هذا المقام أن يُقال:

إنَّ المشكل عند أيِّ مُفَسِّر إنما يُعرَف بأحد أمرين:

الأمر الأول: تنصيص المفسر على أنَّ الآية مشكلة؛ وهذا التنصيص غالبًا يكون على نوعين:

ا) **التصريح** أن ينص نصًّا واضحًا صريحًا أنَّ هذه الآية مشكلة عنده هو، أو استشكلها أحدٌ مِن العلماء قبله، أو أشكلت على كثيرٍ من المفسرين، أو أنَّ الآية في نفسها مشكلة، أو نحو ذلك من العبارات.

ب) التلويح أن يستخدم لفظةً قريبةً من لفظ الإشكال، تدلُّ على استشكال المفسِّر أو غيره لهذه الآية، ومن أشهر عباراتهم في ذلك أن يقول المفسر: إنَّ هذه الآية:

- "مِن أصعب الآيات".
- أو "اضطرب فيها المفسرون".
- أو "مُعضِلة" أو "مِن أعضل الآيات".
- أو "معناها غامض أو خَفِيٌّ".
- أو "مِن أعوص الآيات".
- أو "تَحَيَّر المفسرون في تفسيرها".
- أو "لم يأتِ المفسّرون بوجه ينثلج له الصدر".

- أو "معناها دقيق"، وغير ذلك[1].

الأمر الثاني: أن لا ينص المفسِّر على إشكالها لا تصريحًا ولا تلويحًا، لكن صنيع المفسر يُفْهَم منه أنَّ الآية مشكلة عنده.

وذلك بأن يُطيل في ذكر الخلاف ودفعه، ويحرر تفسير الآية، ويكثر من الإتيان بأجوبة العلماء، ونحو ذلك مما يُفهِم أنَّ الآية داخلة في المشكلِ عند المؤلِّف أو عند غيره.

وهذا موطِن يُخْطِئُ فيه كثيرٌ مِن الباحثين الذين تناولوا المشكل في دراستهم؛ حيث يكتفون عند بحثهم عن المشكل بتتبع لفظة المشكل أو ما تصرف منها، أو ما دلَّ عليه، ويهمل هذه القضية.

ومثال ذلك: قول الواحدي: "هذه الآية كثرت فيها الأقوال، وتقسمت فيها الخواطر والآراء، ولم يقع لها شرح شاف، ولا تفسير لبيانها كاف"[2].

وقول أبي حيان بعد ما سرد الأقوال في الحروف المقطعة: "فانظر إلى هذا الاختلاف المنتشر، الذي لا يكاد ينضبط في تفسير هذه الحروف، والكلام عليها"[3].

وما خرج عن هذه الأمور الثلاثة فلا يُعتبر مشكلاً.

ومِمَّا يجدُر التنبيهُ عليه أنَّ بعض الباحثين يعتبر أسلوب الفنقلة والأسئلة المفترضة من المشكل، والصواب أنَّ هذا الأسلوب لا يدخل دائمًا ضمن المشكل، وإنما هو أسلوب يستخدمه بعض المفسرين والعلماء مِن باب تهيئة القارئ لتلقي المعلومة حتى يكون الذهنُ حاضرًا لتلقي الإجابة الصحيحة. ولا يخفى أنَّ مِثْلَ هذا يُعَوِّدُ القارئ على التفكير، ومحاولة فهم المعنى، وهو تدريب على مَلَكَةِ الاستنباط، وحثٌّ على التدبر والتأمل.

---

(١) استفدت هذه الألفاظ من دراسات الباحثين عن المشكل.

(٢) تفسير البسيط (١٩١/١٥).

(٣) تفسير البحر المحيط (٢٨/١).

الضابط الثاني: كل ما استغلق معناه أو خفي مغزاه يسمى مشكلاً

بعد بُروز (علم المشكل) في السنوات الأخيرة، وإقبال الباحثين عليه بالدراسات والبحوث؛ ظهرت أصواتٌ تُنكِر هذا الاسم، وتطلب من الباحثين تنزيه القرآن عن استخدام هذا المصطلح، وقالوا: إنَّه لا إشكال في القرآن، وإنَّما الإشكال متوهم. ونادَوا بعدم إضافة الاسم إلى القرآن، ومنعوا استخدام مصطلح (مشكل القرآن).

ويُرَدُّ على هؤلاء بأمورٍ:

الأمر الأول: أنَّ مصطلح (الإشكال) ليس مصطلحًا مذمومًا في ذاته، وليس هو مثل المصطلحات التي أجمع العلماء على عدم استخدامها في القرآن الكريم، كأن يُقال: آية مُنكَرة، أو آية شاذَّة، أو نحو ذلك مما لا يخفى على مسلمٍ منعُ استخدامه في القرآن الكريم.

الأمر الثاني: أنَّ العلماء تواتروا على استخدام هذا المصطلح، وهم في ذلك على فريقين:

الفريق الأول: الذي استخدم هذا المصطلح عنوانًا لكتابه؛ ككتاب: (تأويل مشكل آي القرآن) لابن قتيبة، ومثله يقال: فيمن سمى كتابه: (غريب القرآن)[1]، فليس المراد بغرابتها أنها مُنكرة أو نافِرة أو شاذّة؛ فإن القرآن مُنَزَّه عن هذا جميعه، وإنما اللفظة الغريبة ههنا هي التي تكون حسنة مستغرَبَة في التأويل؛ بحيث لا يتساوى في العلم بها أهلها وسائر الناس.

ومنشأ الغرابة فيما عَدُّوه من الغريب أن يكون ذلك مِن لغات متفرقة، أو لقلة استعمالها عند قوم معينين، أو تكون مستعملة على وجه مِن وجوه الوضع يخرجها مُخرَجَ الغريب.

والفريق الثاني –وهم كُثرٌ من متقدمين ومتأخرين–: وهم الذين استخدموا هذا المصطلح في ثنايا تفاسيرهم مُقِلّين ومستكثرين، وصنيعهم هذا يدلُّ على أنَّه لا إشكال في استخدامه، ومن هؤلاء: الطبري، والقرطبي، وأبو حيان، وابن كثير، والألوسي، وابن عاشور، وغيرهم.

وسأكتفي بذكر مثالٍ واحدٍ فقط لكل واحد منهم:

قال الطبري عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]: "فإن **أشكلَ** على امرئٍ قولُ

---

(١) منها كتاب: تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، لأبي حيان الأندلسي، وهو مطبوع بتحقيق: سمير المجذوب، ونشر المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

الله -جل ثناؤه-: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢] فظنَّ أنَّه مُخالِفٌ معناه معنى قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ ..."[١].

وقال القرطبي: "... ﴿لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ [آل عمران:٩٠] **مُشْكِل** لقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى:٢٥] ..."[٢].

وقال أبو حيان في منزلة السنة من القرآن: "السُّنَّة تُبَيِّن ما في الكتاب من المجمل، وتُوَضِّح ما انبهم من **المشكل**"[٣]؛ فأثبت وجود مشكل في القرآن.

وقال ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران:١٩٠]: "ذكر سبب النزول .... وهذا **مُشْكل**، فإنَّ هذه الآية مدنية، وسؤالهم أن يكون الصفا ذهبًا كان بمكة"[٤].

وقال الألوسي عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[المائدة:٣٣]: "فإنه يقتضي سقوط الإثم عنه وأن لا يعاقب في الآخرة، وهو **مُشكِل** مع هذه الآية"[٥].

وقال الطاهر ابن عاشور عند قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾[مريم:٧١]: "هذه الآية **مثار إشكال**، ومحطُّ قيلٍ وقال"[٦].

وغيرهم كثيرٌ؛ كالواحديّ، وابن العربي، والخازن، وكذلك في كتب معاني القرآن؛ كالزجاج، والنحاس، والأزهري، ومن المعاصرين السعدي، وابن عثيمين، وغيرهم من الكثرة الكاثرة.

فكتابة هذا المصطلح في مؤلفاتهم تدُلُّ على إقرارهم وعنايتهم به.

يقول الدكتور عبد الله المنصور: "لم أجد مَن يُنكِر عليهم استخدامَ هذا المصطلح، مِمَّا يدُلُّ على اعتباره"[٧].

---

(١) جامع البيان (٢٦٢/٤).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٣٠/٤).

(٣) البحر المحيط (٦٢٧/١).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١٨٤/٢).

(٥) روح المعاني (٢٩٠/٣).

(٦) التحرير والتنوير (٧١/١٦).

(٧) مشكل القرآن الكريم (ص٧٠).

الضابط الثالث: كل ما يُوهِم التعارض داخل في المشكل، وليس كلُّ مشكلٍ موهمًا للتعارض.

المشكل وموهم التعارض مصطلحان يكثر الخلط بينهما، وسبب ذلك أنَّ كليهما يستعملان فيما غَمُضَ وخفي، ولكن الدقَّة العلمية تقتضي أن يكون بينهما وجه تشابه، ووجه اختلاف.

أمَّا وجه التشابه فهو ما قدَّمته من استعمالهما فيما غَمُضَ وخفي.

ووجه الاختلاف أن التَّعارُضَ إنما يُطْلَقُ على وجود إشكال سببه التعارض بين نَصَّين شرعيين، فيما أنَّ الإشكال أعمُّ مِن ذلك، حيث يُطْلَق على ما يُشْكِل على العالم والمفسِّر من نصٍّ قرآني، فقد يكون الإشكال بسبب وجود نصين متعارضين، وقد يكون الإشكال في عدم فهم آية واحدة، بل قد يكون الإشكال في كلمة واحدة فقط.

ثم إنَّ صنيع المفسرين في استخدام مصطلح (المشكل) كان عامًّا في كل التباس واشتباه في الآية؛ فلم يُقَيِّدوه بنوع دون نوع:

- فنراهم تارةً يستخدمونه لما خَفِي ودَقَّ معناه.
- وتارةً لما استُصْعِب إعرابه.
- ومرةً لما تُوُهِّم ظاهرُه معارضةً معتبرة؛ من: إجماع، أو قياس، أو قاعدة شرعية كلية ثابتة، أو أصل لغوي، أو قراءات، أو سياق.

فلا يخلو إشكال مِن سبب، وأسباب المشكل كثيرة، وهي متفاوتة مِن مفسر لآخر[1].

وإذا كان الأمرُ كذلك فإنَّه يُبْنى عليه أمرٌ مُهِمٌّ: وهو أنَّ كلَّ إشكال له طريقة علمية خاصَّة به لإزالته؛ فإذا كان الإشكال لغويًّا فحلُّه لغوي، وإذا كان فقهيًّا فحله فقهي ... وهكذا.

فتبيَّن مما سبق أنَّ مُشكِل القرآنِ أعَمُّ مِن مُوهِم التَّعارض، حيث إنَّ كلَّ تعارُضٍ مُشْكِلٌ، وليس كلُّ مُشكل تعارضًا، فالمتعارض إذن نوعٌ من أنواع المشكل.

ويظهر ذلك جليًّا لِمَن تأمَّل موضوع الآيات الواردة في كُتُبِ المشكل، حيث يجد أنَّ

---

(١) انظر: مشكل القرآن للمنصور (ص٤٢)، والأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم (ص٢٣).

العلماء يُورِدون من ضمن الآيات المشكلة ما يتوهم أنها متعارضة، فمثلاً ذكر ابن قتيبة عن الطاعنين أنَّهم يُورِدون جملة مِن الآيات يزعمون أنها متناقضة، وأورد هذه الآيات في كتابه تأويل مشكل القرآن[1]، فجعل التناقض من قبيل المشكل، وكذلك فعل غيرُه من المصنفين في مشكل القرآن.

(١) تأويل مشكل القرآن (ص٢٥).

الضابط الرابع: المشكل والمتشابه النسبي مترادفان

ينقسم المُتشابه إلى قسمين:

أ- متشابه كُلِّيٌّ حقيقيٌّ، وهو الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، حيث استأثر الله تعالى بعلمه، ويكون ذلك في حقائق بعض الأشياء التي أخبر بها وكيفياتها:

- ككيفية أسماء الله وصفاته.
- وحقيقية نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار.
- أو حقيقة الروح.
- أو حقيقة مشاهد أحوال القيامة؛ كالبعث، والصراط، والميزان، وما يسبق ذلك من النفخ في الصور، وما ينشأ عنه من فزع، وصعق، وتغيرات في العالم العلوي، والسفلي، وما يصاحب ذلك من أهوال. لأنَّ حقائق الغيب مِن الماضي والحاضر والمستقبل لا يمكن تصورها فضلاً عن كشفها وبيانها.

وهذا النوع من المتشابه لا يدخل في عِلم المشكل.

ب- متشابه نسبيٌّ إضافيٌّ، وهو ما يشتبه على بعض الناس دون بعض، ولأجل هذا قُيِّد بأنَّه نسبي.

وهذا النوع داخل في عِلم المشكل بالضوابط المعتبرة.

وَيَتَّضِحُ دخول المتشابه النسبي في المشكل من جهتين:

الجهة الأولى: الجهة اللغوية؛ فإنَّ التعريف اللغوي للمشكل يدور حول: المماثلة والاشتباه والاختلاط.

والتعريف اللغوي للمتشابه يدور حول: التماثل والإشكال والالتباس[1].

وبينهما نوعُ ارتباطٍ، حتى إنَّ ابن فارس قال: "**يُقال: أمر مشكل، وأمر مشتبه**"[2].

وقال الثعلبي: "**أشكل عليَّ الأمرُ، أي: اشتبه**"[3].

---

(١) مشكل القرآن للمنصور (ص٤٦)

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢٠٤/٣).

(٣) الكشف والبيان (١٢٩/٦).

وقال الرازي: "استبهم الأمر على فلان: إذا أشكل"[١].

قال القرطبي: "ولا شكَّ في أنَّ ما كان واضح المعنى لا إشكال فيه ولا تردُّد، إنما يكون كذلك لوضوح مفردات كلماته وإتقان تركيبها، ومتى اختلَّ أحد الأمرين **جاء التشابه والإشكال**"[٢].

ويقول الشاطبي: "**ومعنى المتشابه: ما أشكل معناه**، ولم يُبَيَّن مَغْزاه"[٣].

ويقول أبو الوليد الباجي: "**المتشابه: هو المشكل** الذي يُحتاج في فهم المراد به إلى تفكر وتأمّل"[٤].

ولأجل ذلك قيل في المحكم: "هو المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه **إشكالٌ أواحتمال**"[٥].

والجهة الثانية: جهة استخدام العلماء لمصطلحي المشكل والمتشابه.

حيث إنَّ بعض المتقدمين استخدموا كلمة المتشابه وقصدوا به المشكل، وقد أوضح ذلك ابن قتيبة إذ يقول: "ومِثل المتشابه المشكل، وسمي: مشكلاً لأنه أشكل، أي: دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله"[٦].

وقد أشار إلى هذا التداخل بين المصطلحين شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: "ولهذا كان السلف يسمون ما أشكل على بعض الناس حتى فهم منه غير المراد: متشابهًا"[٧].

---

(١) مفاتيح الغيب (٢٧٧/١١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١١/٤).

(٣) الاعتصام (٧٣٦/٢).

(٤) انظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول (ج١/ص١٧٦).

(٥) أقاويل الثقات (ص٤٩).

(٦) تأويل مشكل القرآن (ص٦٨).

(٧) بيان تلبيس الجهمية (٤٩٩/٨).

الضابط الخامس: المتشابه اللفظي لا يعد من المُشْكِل

المقصود بالمتشابه اللفظي: هي الآيات التي تكررت في القرآن الكريم بألفاظ متشابهة، وصور متعددة، وأساليب متنوعة، تقديمًا وتأخيرًا، ذكرًا وحذفًا، إفرادًا وجمعًا، وإبدال حرف مكان حرف آخر، ونحو ذلك.

وقد ألَّف العلماءُ في ذلك مؤلفات، يعتنون فيها بهذا النوع من علوم القرآن، ككتاب: (درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز)، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ، المعروف بالخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ)، والذي ذكر فيه الآيات المتشابهة في القرآن الكريم تشابهًا لفظيًّا، وبيَّن الاختلافات الدقيقة فيما بينها، ثم قام بتعليل هذه الاختلافات وتخريجها بالنظر إلى مواقعها في سور القرآن الكريم، أو في سياق الآيات ونظم السور، أو بالنظر إلى أحوال المخاطبين ، أو بالنظر إلى الترتيب القرآني حسب ما في المصحف ، أو حسب النزول ، أو غير ذلك من الأسباب وطرق التوجيه التي يتم بها إيضاح العِلَّة في تلك الاختلافات بين الآيات المتشابهة[1].

وكتاب (ملاك التأويل في توجيه المتشابه من اللفظ مِن آي التنزيل)، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (ت٧٠٨هـ).

ومثله: كتاب (كشف المعاني في المتشابه من المثاني)، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت٧٣٣هـ).

وهذا النوع مِن أنواع علوم القرآن لا يُعَدُّ نوعًا مِن أنواع المشكل في علم التفسير، لأنَّه لا يتوقف فهمُ المعنى عليه، وغاية ما فيه البحثُ عن الحكمةِ من هذا التشابه، ومعرفة أسرار القرآن وإعجازه، ولأن التشابه فيه إنما هو في ضبط ألفاظه لا في معانيه.

---

(١) انظر: المؤلفات في المشكل (ص٢٤٢).

الضابط السادس:

ليس كل مَن ألَّف في المشكل يكون كل ما أورده مشكلاً

لقد انبرى جمعٌ من العلماء والباحثين لوضع مؤلفاتٍ خاصَّةٍ بالمشكل في القرآن الكريم، تعرَّضوا فيه لهذا العلم تأصيلاً وتطبيقًا.

والذي ينبغي التنبيه عليه أنَّ الكتب المؤلفة في المشكل ليست مقتصرةً على مسائل المشكل، بل قد تحوي غيرَه، فالمتأمل والقارئ في الكتب المؤلَّفة في المشكل يجدها تتعرض لبعض المسائل أو الأبواب التي ليست مِن المشكل.

فمثلاً كتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدَّيْنَوَرِي (ت٢٧٦هـ) ذكر في ثنايا عرضه للآيات المشكلة آيةَ سورة الأنعام: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾[الأنعام:٣٣] من غير قصد أنَّها مشكلة، وقال في تفسيرها: "يريد: أنَّهم كانوا لا ينسبونك إلى الكذب، ولا يعرفونك به، فلما جئتهم بآيات الله جحدوها، وهم يعلمون أنَّك صادق"[(١)]. وغير ذلك مِن الآيات على نفس المنوال.

ثُمَّ بعد انتهائه من عرضه للآيات المستشكلة ذكر أبوابًا هي إلى علوم القرآن أقرب منها إلى المشكل، مثل باب (تفسير حروف المعاني وما شاكلها مِن الأفعال التي لا تتصرف)، وختم الكتاب بباب تناوب الحروف: (دخول بعض حروف الصفات مكان بعض) حيث بيَّن أن حرف (في) يأتي مكان على، والباء مكان عن، وإلى مكان مع، والباء مكان اللام، وغير ذلك.

ومثل هذا لا يدخل في علم المشكل، والذي يظهر -والله أعلم- أنه أريد بذلك الإشارة إلى أنَّ هذه الأبواب خادِمَةٌ لعلم المشكل، لا أنها من المشكل.

ومثال آخر: كتاب (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، والذي نصَّ في مقدمة كتابه أنَّه لن يتعرض للإعراب الواضح البيّن، وإنما كتابه خاصٌّ بما يُشْكِل من الإعراب، حيث يقول: "وقد رأيت أكثر مَن ألَّف في الإعراب طوَّله: بذكره لحروف الخفض، وحروف الجزم، وبما هو ظاهر مِن ذكر الفاعل، والمفعول، واسم إنَّ، وخبرها،

---

(١) تأويل مشكل القرآن (ص١٩٤).

في أشباهٍ لذلك، يستوي في معرفتها العالم والمبتدئ، وأغفل كثيرًا مما يحتاج إلى معرفته مِن المشكلات، فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب، وذكر عِلَله، وصعبه، ونادره"[1].

إلا أنَّه في الحقيقة تعرَّض لإعراب بعض الكلمات التي ليست من المشكل في شيء؛ كالمبتدأ والخبر، والنعت والمنعوت، وغير ذلك مما ذكر أنه لا يعربه لوضوحه.

وكذلك كتاب (تفسير آيات أشكلت) لشيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، حيث استطرد الشيء الكثير في كتابه، وخرج عن الآيات المشكلة، وذكر ما هو متعلق بالفقه وأحكامه؛ كاستطراداته في المسائل الفرضية، والكلام عن بعض المسائل المتعلقة بالربا، وذكر ما هو متعلق بالعقيدة؛ كالكلام في مسألة القرآن وكلام الله تعالى.

بل إنَّ بعض المؤلفات سُمِّيَت بأسماء يدلُّ ظاهرها أنها من المشكل، وهي في التفسير أو في علوم القرآن، وليست مِن المشكل في شيء، أو أنَّ المشكل جزءٌ منها لا مقصودها الأساس.

ومِن ذلك تفسير الزمخشري، حيث سمى كتابه (الكشاف عن **حقائق غوامض التنزيل** وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، فأفهم العنوانُ أنَّ الكتاب مُؤَلَّف في الكشف عن بعض المسائل الغامضة في مشكل القرآن الكريم، وحقيقته أنَّه فسر كل شيء، وإن كان يتكلم عن بعض المشكل أثناء تفسيره.

وأيضًا: كتاب (الموضح في معاني القرآن و**كشف مشكلات الفرقان**)، لأبي خلف عبدالعزيز الصيدلاني المرزباني (من علماء القرن الرابع الهجري)، يقول عنه د. الرحيلي: "الكتاب ما زال مخطوطًا، وهو كبير الحجم ، ويحتوي على تفسير عامٍّ شامل، لا يختلف عن كتب التفاسير الأخرى مِن حيث العموم في تفسير الآيات، وتعداد الأقوال، وذكر أسباب النزول، وهكذا، **والمؤلِّف لم يركِّز على الآيات المشكلة كما يدلُّ عليه عنوان الكتاب**، بل فسَّر وشرح الآيات عمومًا، ويتضح أنَّه جمعه من كتب المفسرين المتقدِّمة، واتَّبع المؤلف فيه أسلوبًا سهلاً واضحًا مع البسط والشرح في بعض الآيات"[2].

ومن الكتب التي تَسَمَّت بالمشكل وهي في علوم القرآن: كتاب (البرهان في **مشكلات**

---

(١) مشكل إعراب القرآن (٦٣/١).

(٢) المؤلفات في مشكل القرآن ومناهجها (ص٢٠٥).

القرآن) للفقيه الشافعي أبي المعالي عَزيزي بن عبد الملك بن منصور الجيلي المعروف بشيذلة (ت٤٩٤هـ).

وهذا الكتاب مفقودٌ، ولكن نُقِلَ لنا ما يدلُّ على أنَّه ليس في المشكل، وإنما في علوم القرآن، ويدلُّ على ذلك أمران:

الأمر الأول: أنَّ الزركشي في (البرهان)، والسيوطي في (الإتقان) نقلا عنه نصوصًا، وكُلُّ هذه النصوص جاءت في بيان معنى الكلمات الغريبة، وبيان شيء من أنواع علوم القرآن[1].

ولو كان الكتابُ في المشكلِ لنقل الإمامانِ عنه ما هو سِمَةٌ بارِزَةٌ فيه، وهو بيان المشكل، ولكن أن ينقلا عنه أمورًا أخرى ويُغْفِلا المشكل فهذا مما يدل على أنه ليس في المشكل.

الأمر الثاني: أنَّ السيوطي ذكر بعضًا من الكتب التي أُلِّفَت في (علوم القرآن) بمعناه العَلَم الخاصّ به الذي يطلق على علم (علوم القرآن)، وذكر هذا الكتاب من ضمنها، فقال: "... ومِن المصنفات في مثل هذا النمط، وليس في الحقيقة مثلَه ولا قريبًا منه، وإنما هي طائفة يسيرة، ونبذة قصيرة: فنون الأفنان في علوم القرآن، ... والبرهان في مشكلات القرآن لأبي المعالي عزيزي بن عبدالملك المعروف بشيذلة"[2].

فدلَّ كلامُ السيوطيِّ على أنَّه يُصَنِّفه من كتب (علوم القرآن)، وليس من كتب (المشكل).

---

(١) انظر بعض هذه النقول في: الإتقان (٣/٩٤١، ٩٤٤)، (٥/١٩٢٠)، وغيرها.

(٢) الإتقان (١/١٨). وانظر: المؤلفات في مشكل القرآن ومناهجها للرحيلي (ص٣٦٩).

الضابط السابع: مصطلح المشكل قديمًا أوسع، فيدخل فيه الشبهات التي أوردها الملاحدة

سيأتي في ضابطٍ لاحق: أنَّه ليس كل إشكال معتبر، بل لا بُدَّ أن يكون له حظٌّ من النظر، ولكن بعض العلماء من المتقدمين يُورِد تحت مصطلح (المشكِل) أقوالاً لأُناسٍ لا ينبغي الالتفات لأقوالهم إلا مِن باب إيضاح الحقِّ، وإظهار نوره.

فإنَّه لَمَّا كثُر أهل الأهواء في زمن التأليف انبرى حرَّاس الشريعة للتصدي لهم، فأزالوا الشكوك، وأوضحوا المستشكلات. ومِن ذلك رَدُّ الإمام أحمد على الجهمية والزنادقة، حيث عقد أول باب في كتابه بعنوان: "باب بيان ما ضلت فيه الزنادقة من متشابه القرآن"(١).

وجاء مِن بعدِه ابنُ قتيبة، والذي قال في سبب تأليف كتابه، وهو الرد على الطاعنين والملاحدة، الذين شكَّكوا في القرآن: "قد اعترض كتابَ الله بالطعن ملحدون، ولغوا فيه وهجروا، واتبعوا ﴿مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾[آل عمران:٧] بأفهام كليلة، وأبصار عليلة، ونظر مدخول، فحرّفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن سبله، ثم قضوا عليه بالتناقض، والاستحالة في اللَّحن، وفساد النظم، والاختلاف، وأدلوا في ذلك بعِلَل ربما أمالت الضعيف الغِمر، والحدث الغِرّ، واعترضت بالشبه في القلوب، وقدحت بالشكوك في الصدور ... فأحببت أن أنضح عن كتاب الله، وأرمي مِن ورائه بالحجج النيرة، والبراهين البينة، وأكشف للناس ما يلبسون، فألّفت هذا الكتاب جامعًا لتأويل مشكل القرآن"(٢).

ولكن هذا كان في بداية التأليف في إزالة الشبه والمشكل عن القرآن، وفيما بعد صار الأمر أدق، واصطلح العلماء على مصطلحين: أحدهما: (الدفاع عن القرآن والانتصار له)، والثاني: (المشكل)؛ فصار موضوع (الشبهات) يُطْرَح في الكتب التي اعتنت بالدفاع عن القرآن والانتصار له، و(المشكل) خُصَّ بما يُشْكِل على العلماء فهمُه مِن النصوص، أو تُتَوَهَّمُ استحالته، أو معارضته لغيره، ونحو ذلك.

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة (ص٥٨).

(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٢٢).

الضابط الثامن: الشبهات في تفسير القرآن مصدرها غالبًا الملاحدة، والمشكل مصدره غالبًا العلماء

لما كانت نصوص الوحيين فيها محكم ومتشابه، نفذ مِن تلك النصوص المتشابهة أعداء الاسلام من الملاحدة وغيرهم؛ لِيُثيروا الشبهات حول القرآن، تارة بالطعن فيه، وتارة بالتشكيك فيه، وتارة بإثارة الاستشكالات بين الآيات.

قال الثعلبي: "واعترضت الملحدة بأبصارٍ كليلة وأفهام عليلة على هذه الآية على قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾[الرحمن:٣٩]، وحكموا عليها بالتناقض"(١).

فالملاحِدة والطاعنون في القرآن قصدهم إثارة الشبهات حولَه؛ لينفَضَّ الناسُ عنه، ويعرضوا، ويخرجوا من الدِّين إن أمكنهم ذلك.

وأمَّا المشكل فإنَّه يصدر مِن علماء هذه المِلَّة، بقصد زيادة الإيضاح، وإزالة الغموض، والوصول إلى فهمٍ أعمق وأقوى لمعاني القرآن الكريم، وهذا ظاهر من تسمية ابن تيمية كتابه بذلك: (تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب، بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ).

فيغلب على الشبهة أن يكون مقصدُ طرحِها التشكيكَ، ويجب ردُّها بالبرهان والحجج والأدلة العقلية ونحو ذلك مما يُناقش فيه الملحدون والمنكرون.

وأما المشكل فسبب طرحه الاستفهام والغموض وحبُّ رفع اللبس، ويُدْفَع بالآثار وأقوال العلماء ونحو ذلك مما يتناقش فيه العلماء المختلفون في المسائل الشرعية المختلفة.

---

(١) الكشف والبيان (٥/٣٥٤).

المبحث الثاني: ضوابط في إثبات الإشكال

الضابط الأول: تثبيت الاستشكال قبل دفعه

بعضُ الإشكالاتِ الواردة على النصِّ القرآنيّ سببُه نصٌّ نَبَوِيٌّ يُشْكِل على الآية القرآنية، أو أثرٌ عن الصحابة أو التابعين أو أئمة الدِّين، أو قد تكون قراءةً من القراءات، والناظر في كتب التفسير التي تُورِد المشكل يتَّضِح له هذا جليًّا، فكثيراً ما يُورِدون إشكالات تفسيرية سببها نصوصٌ واردة عن الصحابة، بل يوردون نصوصًا نبوية تكون هي سبب الإشكال، ويُوهِم ظاهرُها التعارض مع النصوص القرآنية.

وعلى دافعِ الاستشكال قبل أن يخوض في ردِّ الاستشكال أن يتأكَّد من صِحَّة ثبوت هذا النصِّ المشكل، ويبحثه من جهة طريق وصوله إلينا؛ ليتأكَّد من صحة هذا النصِّ الذي وُجِد التعارض بسببه، فإن كان المستشكل حديثًا فلا بُدَّ من إجراء قواعد الحكم على الحديث عليه، وإن كان نَصًّا عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ أو إمام من أئمة الدين المعتبرين أن يُتَأَكَّد من صحة نسبته إليه، وإن كان قراءةً فلا بُدَّ أن يثبت تواترُها.

ويندرِجُ تحت هذا أيضًا: ما لو ورد استشكالٌ عن السلفِ في آيةٍ ما، فقبل أن يُنسب الاستشكال إلى السَّلَفِ ويُقال: "إنَّ هذا استشكله السلف"؛ على دافع الإشكال أن يتأكَّد من ثبوته عن المستشكِل.

ومثال ذلك:

ما روي في فضائل القرآن لأبي عبيد بسنده إلى الزبير بن العوام أنَّه قال: سألتُ عائشة -رضي الله عنها- عن لحن القرآن؛ عن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه:٦٣]، وعن قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء:١٦٢]، وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة:٦٩]. فقالت: "يا ابن أختي، هذا عملُ الكُتَّابِ، أخطؤوا في الكتاب"[(١)]. أي: أن هذا الخطأ هو مِن عمل كُتَّاب الوحي أثناء كتابة هذه

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٥/٦).

والأثر أخرجه سعيد بن منصور في السُّنَن (١٥٠٧/٤)، وابن أبي داود في المصاحف (١١١/١)، والقاسم بن سلام في فضائل القرآن (٢٤/٢، ح٤٦٩).

الآيات.

فهذه الرواية المسندة إلى عائشة -رضي الله عنها- تُفِيد أنَّ في القرآن المتواتر الذي نَتَعَبَّد اللهَ به لحنًا هو مِن تَصَرُّف كُتَّاب الوحي، ومع ذلك فقد تَلَقَّته الأمةُ بالقَبول باعتراف أفاضل الصحابة، على ما فيه مِن لحن، وهذا مشكل.

ولكن قبل إثبات هذا الإشكال كان يجب على المستشكلين أن ينظروا في صحة إسناد هذا الأثر إلى أم المؤمنين عائشة.

والصحيح أنَّه ضعيف لا يثبت، وقد تكلَّم العلماءُ في سنده ومتنه.

فإنَّ هذا الأثر عن عائشة قد جاء من طريق أبي معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

وقد صرَّح الإمامُ أحمد بأنَّ أحاديث أبي معاوية -وهو محمد بن خازم الضرير- عن هشام بالذات فيها اضطراب.

قال ابن نمير[1]: "كان أبو معاوية لا يضبط شيئًا مِن حديثه ضبطَه لحديث الأعمش، وكان يضطرب في غيره اضطرابًا شديدًا".

وقال عبد الله بن أحمد: "قال لي أبي: أبو معاوية في غير حديث الأعمش مضطرب".

وقال أبو داود: "أبو معاوية إذا جاز حديثَ الأعمشِ كَثُر خطؤه، يُخْطِئ على هشام بن عروة".

ولعلَّ هذا مما اضطرب فيه ولم يضبطه، وهذا يسقط الرواية من أساسها، ويجعلها غير صالحة للاحتجاج.

هذا من حيث السند، أمَّا من حيث المتن فهو منكر وباطِل من وُجُوهٍ:

الوجه الأول: أنَّ فيه نِسبة اللحن إلى الصحابة، وهم العرب الفصحاء الأقحاح الذين تُؤْخَذ عنهم العربية، فكيف يُنسَبُون إلى اللحن؟!.

الوجه الثاني: على فرض صِحَّة أن الصحابة لحنوا؛ فإنَّ العرب كانت تستقبح اللحن غاية

---

(١) هو الحافظ الحجة، شيخ الإسلام، محمد بن عبد الله بن نمير، أبو عبد الرحمن، الهمداني ثم الخارفي مولاهم الكوفي (ت٢٣٤هـ)، قال علي بن الحسين بن الجنيد الحافظ: "كان أحمد وابن معين يقولان في شيوخ ما يقول ابن نمير فيهم، يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده". انظر: تهذيب التهذيب (٩/٢٨٢-٢٨٣).

الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟!.

الوجه الثالث: أنَّ اللحن في القرآن مُنكَرٌ من المنكرات، والصحابة ﷺ كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يُقِرُّون اللَّحْنَ في القرآن مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته؟![1].

ومثالٌ ثانٍ:

أورد الألوسي في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢﴾ [المزمل:١-٢] أثرًا عن عائشة -رضي الله عنها- أنها سُئلت: ما كان تزميل النبي ﷺ؟ قالت: «كان مِرْطًا[2] طوله أربعة عشر ذراعًا، نصفه علَيَّ وأنا نائمة، ونصفه عليه وهو يصلي»[3].

ثم استشكل هذه الرواية؛ لأن نزول هذه السورة كان بمكة في أوائل مبعثه، والبناء على عائشة كان بالمدينة[4].

وقد جاء في صحيح البخاري: "أنَّ خديجة توفيت قبل مخرج النبي ﷺ إلى المدينة بثلاث سنين، فلبث سنتين أو قريبًا من ذلك، ونكح عائشة وهي بنت ست سنين، ثم بنى بها وهي بنت تسع سنين"[5]. ووقت نزول الآية ما كانت عائشة وُلِدتْ بعدُ، ومن هنا استشكل الألوسي هذه الرواية، وممن أشار إلى هذا الإشكال ابن المظفَّر، وأبو حيان، وابن عرفة[6].

فأقول: أن هذا لا استشكال لا ينهض، لأن الأثر مداره على رجلين ضعيفين جدًّا، فالأول منهما: سليمان بن أبي كريمة، وأما الثاني: فالنضر بن كثير الراوي عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

وسليمان بن أبي كريمة ضعفه أبو حاتم كما في الجرح[7]، وقال ابن عدي: "ولسليمان

---

(١) شذور الذهب (ص٢٢) وما بعدها.

(٢) المرط هو: كساء من خز أو صوف أو كتان، يتزر به. المحكم والمحيط الأعظم (١٧٠/٩).

(٣) أخرجه الطبراني في الدعاء (ص١٩٤)، والثعلبي في التفسير (٥٨/١٠)، وذكره الزمخشري في التفسير (٦٣٦/٤)، والسخاوي في جمال القراء (ص٤٨٩)، وأبو حيان في التفسير (٣١١/١٠).

(٤) انظر: تفسير الألوسي (١١٣/١٥).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي ﷺ عائشة (ح٣٨٩٦).

(٦) انظر: مباحث التفسير (ص٣٠٩)، والبحر المحيط في التفسير (٣١١/١٠)، وتفسير ابن عرفة (٣١١/٤).

(٧) الجرح والتعديل (١٣٨/٤).

بن أبي كريمة غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وعامة أحاديثه مناكير، ويرويه عنه عمرو بن هاشم البيروتي، وعمرو ليس به بأس، ولم أر للمتقدمين فيه كلام، وقد تكلموا فيمن هو أمثل منه بكثير، ولم يتكلموا في سليمان هذا لأنهم لم يخبروا حديثه"(١).

والنضر بن كثير هو السعدي البصري، أبو سهل، قال البخاري: "عنده مناكير"(٢)، وقال ابن حبان: "يروي الموضوعات عن الثقات، على قلة روايته حتى إذا سمعها مَن الحديث صناعته شهد أنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به بحال"(٣).

والحديث بما تقدم ضعيف لا تقوم به حجة، وقد ضعفه ابن الجوزي(٤) برواية سليمان، وقال الزيلعي: "غريب"(٥). وقد قال أبو حيان: "إنه كذب صريح"(٦). وبهذا يزول الاستشكال من أصله، ولا ينبغي تكلف الأجوبة في دفعه ورفعه.

ومثال ثالث:

أخرج الطبريُّ في تفسيره بسنده عن عمرو بن مرة قال: قال رجل لسعيد بن جبير: أما رأيت ابن عباس حين سُئِل عن هذه الآية: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء:٢٤] فلم يقل فيها شيئًا؟ قال: فقال: كان لا يعلمها(٧).

هذا الأثر مشكل؛ مِن جهةِ أنَّ البحر الحبر ترجمان القرآن لا يعلم هذه الآية!.

ولكن هذا الأثر لا يثبت عن ابن عباس؛ لجهالة الرجل الذي روى عنه عمرو بن مرة.

قال ابن عطية: "ولا أدري كيف نُسِب هذا القول إلى ابن عباس"(٨).

هذا مِن جهة الإسناد، كما أنَّ المتنَ مُنكَرٌ، وذلك لأنه وردت عن ابن عباس روايات

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٢٥٠).

(٢) العلل المتناهية (٢/٦٨).

(٣) المجروحين (٣/١٤٩).

(٤) العلل المتناهية (٢/٦٨).

(٥) تخريج أحاديث الكشاف (٤/١٠٧).

(٦) انظر: البحر المحيط (١٠/ ٣١١).

(٧) أخرجه القاسم بن سلام في الفضائل (٢/٢٥٦، ح٦٩٠)، والطبري في تفسيره (٦/٥٧٤)، ورجاله ثقات، إلا أنَّ فيه مجهولاً.

(٨) المحرر الوجيز (٢/٤١).

كثيرة تبين معاني هذه الآية، ومن هذه الروايات:

ما جاء عند الطبري وابن أبي حاتم في تفسيريهما عن ابن عباس في قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ يقول: "كلُّ امرأة لها زوجٌ فهي عليك حرام، إلا أَمَةٌ ملكتها ولها زوجٌ بأرض الحربِ، فهي لك حلال إذا استبرأتَها"(١).

وعنه أيضًا في هذه الآية قال: "كلُّ ذاتِ زوج إتيانها زنا، إلا ما سُبِيَت"(٢).

وعنه أيضًا فيها: "لا يَحِلُّ له أن يتزوج فوق أربع نسوة، فما زاد منهنَّ فهُنَّ عليه حرام، كأمه وابنته وأخته"(٣).

فنخلُص مما سبق: أنه متى ما ثبت الاستشكال فحينئذ نُورِد الإشكال، ويتعين علينا دفعه، ومتى لم يثبت فلا يثبت كونه إشكالاً.

ومع هذا فلا بأس فيما يفعله بعضُ دافعي الإشكال مِن دفعه تنَزُّلاً فيما لو صَحَّ.

---

(١) أخرجه الطبري (١٥٢/٨)، وابن أبي حاتم (٩١٦/٣) من طريق عبد الله بن صالح، قال: حدثني معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وإسناده صحيح.

(٢) الأثر أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٠٤/٢)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى (١٦٧/٧)، من طريق عبد الوهاب بن عطاء، ثنا شعبة، عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به. وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح، على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي. وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤٧٩/٢) إلى ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر.

(٣) أخرجه عبد بن حميد في تفسيره كما في تغليق التعليق (٤٠٠/٤). قال ابن حجر في فتح الباري (١٥٤/٩): "وصله الفريابي وعبد بن حميد بإسناد صحيح عنه".

الضابط الثاني: ليس كلُّ إشكال معتبرًا، إلا إشكال له حظ من النظر

هذا ضابط يستخدمه العلماء عادة في باب الخلاف، ويقولون: ليس كلُّ خلاف معتبرًا إلا خلاف له حظ من النظر. ويقصدون بذلك أنَّ الخلاف الضعيف ليس له أيُّ اعتبارٍ.

ويصلح هذا الضابط أيضًا أن يُستخدم في المشكل؛ لأنَّ بعض الاستشكالات يكون فيها الخلاف قويًّا، وبعضها يكون ضعيفًا؛ فالمعتبر والثابت من هذه الاستشكالات إنما هي الاستشكالات القوية التي لها حظٌّ من النظر.

والناظر في إشكالات المفسرين يرى أنَّ أكثرها له حظٌّ من النظر، وله قوةٌ في الاعتبار، وغالبًا لا يورد المفسِّرُ إشكالاً إلا ويورده غيره مِن أهل العلم مِمَّن سبقه أو لحقه، مما يعطي الاستشكال قوة واعتبارًا وثبوتا.

والقلة منها ليس لها حظٌّ من النظر، حيث نرى بعض المفسرين قد يتوهمون أن الآية مشكلة، والحال أنها ليست كذلك؛ لأنه استشكل الآية بأمر لا يحسن استشكال الآية لأجله، ولذلك يأتي من بعده من المفسرين من يرد عليه مقالته، والمشكل الذي ليس له حظ من النظر مثل الاجتهاد أو الخلاف غير المعتبر.

قال الشاطبي: "الاجتهاد في الشريعة ضربان: أحدهما: المعتبر شرعًا ...

والثاني: غير المعتبر، وهو الصادر عمَّن ليس بعارف بما يفتقر الاجتهاد إليه؛ لأنَّ حقيقته أنَّه رأي بمجرد التشهي والأغراض، وخبط في عماية، واتباع للهوى، فكل رأي صدر على هذا الوجه فلا مرية في عدم اعتباره؛ لأنه ضد الحق الذي أنزل الله"(١).

فلا بُدَّ أن يكون المستشكِل مِن أهل العلم والاختصاص، لا مِن أهل الجهل أو مِن عامة الناس.

فالإشكال المعتبر هو المبني على العلم والدليل والحجج والقرائن، أما ما لم يُبن على ذلك فهو محض ظنٍّ لا يغني عن الحق شيئًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وسبب الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء مع وجود الاختلاف في قول كلٍّ منهما: أنَّ العالم قد فعل ما أُمِر به مِن حسن القصد والاجتهاد ...

---

(١) الموافقات (٤/١٦٧).

بخلاف أصحاب الأهواء فإنهم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُ﴾ [النجم:٢٣]، ويجزمون بما يقولون بالظن والهوى، فلم يصدر عنهم من الاجتهاد والقصد ما يقتضي مغفرةَ ما لم يعلموه، وكانوا ظالمين شبيهًا بالمغضوب عليهم، وجاهلين شبيهًا بالضالين"[١].

ومِن ثَمَّ يمكن أن يُقال في هذا الشأن: إنَّ إشكالات المفسرين تتفاوت من حيث قبولها وعدم قبولها؛ فإنَّ المقبول ما له حظٌّ من النظر، والمردود ما كان مبنيًّا على الهوى والجهل.

وكذلك الإشكالات المقبولة تتفاوت من حيث القوة والضعف، فبعض الإشكالات قويَّةٌ، يتواتر المفسرون على إيرادها واستشكالها، يستشكلها بعضُهم، وينقل الإشكالَ غيرُه، وهكذا، ثم نراهم يُدْلِي كلٌّ منهم بدلوه في محاولة رفع الإشكال عنها، ويجعلونها محل عناية ونظر، ويُصاحبها من العِبارات ما يدلُّ على قوة الإشكال فيها، كقولهم: "مشكل جدًّا"، أو "في غاية الإشكال"، أو نحو ذلك من العبارات.

ومما يُقَوِّي الإشكال قُوَّة المفسِّر الذي يُورِد الإشكال، فالإشكالات الواردة من أئمة التفسير ليست كالإشكالات التي يطرحها غيرهم ممن هم دونهم.

ومثال ذلك ما قاله الطوفيُّ بعد أن ذكر إشكالاً واردًا عن بعضهم: "هذا الخصم معذور في استشكاله هذا الكلام؛ لأنه من المشكلات التي تخفى على كثير من علماء الإسلام"[٢].

ومما يُقَوِّي الإشكال أيضاً قِدَم زمن الإشكال، فكلما كان زمن الإشكال أقدم كان أقوى في النظر والاعتبار.

وبعض الاستشكالات لا ترقى أن تصل إلى مستوى الإشكال، بل قد تكون مجرد تساؤل عَرَضَ للمؤلف فذكره، ولم يُطِل البحث فيه.

وبعض المنتسبين إلى العِلم تجده يُبالِغ في الاستشكال؛ فلا تكاد تمرُّ عليه آيةٌ إلا ويستشكل فيها، فيستشكل ما لا يستشكله غيره، وفي مثل هؤلاء يقول ابن الوزير: "واعلم أنَّ العالِم مَن يرى الواضح واضحًا، والمشكل مشكلاً، وليس بمن يتكلَّف التشكيك في الواضحات، وإيضاح المشكلات"[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٩/٤٤).

(٢) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٥٩٤).

(٣) العواصم والقواصم (٢/٢٤٣).

ويقول ابن الوزير أيضا: "وما أحدثه المتكلِّمُون وراء ذلك من تنقيرٍ، وسؤالٍ، وإلزامٍ، وتوجيه إشكال، ثمَّ اشتغال بحلِّه، فهو بدعةٌ، وضررُه في حقِّ عمومِ الخلق بَيِّنٌ بالمشاهدة والتجرِبة، وما أثار مِن الفتن بَين الخلق منذ نَبَغَ المتكلمون، وفشا صناعةُ الكلام"(١).

وقال أيضًا: "ولذلك كان السلف أقلُّ الناس خوضًا في المشكلات لِكمالِ علمهم، لا لنقصانه كما ظنه بعض المتأخرين، وما أحسن قول العلامة ابن عبد السلام في كتابه (القواعد): إنَّ العالم هو مَن يَعْرِفُ البَيِّنَ والشُّبْهَة، وليس في مقدوره أن يجعل الشُّبْهَة من البينات، والبينات من المتشابهات"(٢).

ويقول ابن الوزير عن الفلسفة والكلام التي يستخدمها البعض في إيقاع الإشكالات: "هكذا علم الكلام عامةً، أدلَّتُه تشتمل على التناقض، وعامة جهدهم في الاعتذار من ذلك، وغاية سؤلهم السلامة منه.

فاعجب لعلمٍ وُضِعَ لرفع المشكلات، فكان أحسن أحوال أهله إيهام الخلاص منها بعد لزومه، أو دعوى وضوحه بعد غموضه، فهم في ذلك كناتش الشوكة بالشوكة، والمستجير من الرَّمضاء بالنار، وكذلك علوم الفلاسفة وسائر من عادى الكتب السماوية والسنن النبوية، ومَن وازن بين ما جاؤوا به وما جاءت به الرسل زالت عنه الوساوس، وانجلت عنه الحنادِس، ولا بد من وقوع العقول في المواقف والمحارات، وتسليم العقول لوقوع ما لم يُحكم بوقوعه في مذاهب الكفر والإسلام"(٣).

فهؤلاء لبَّسوا على أنفسهم واستشكلوا ما ليس بمشكل، فجعله الله مشكلاً عليهم، وأضلهم، وجعلهم لا يفهمون.

أمثلة لإشكالات قوية:

١) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾ [المائدة:١٠٦].

يقول الطاهر ابن عاشور في بيان قُوَّة الإشكال في الآية: "وقال الفخر: رَوَى الواحدي

---

(١) العواصم والقواصم (٣/٣٦٧).

(٢) العواصم والقواصم (٥/٣٣٩).

(٣) العواصم والقواصم (٧/٣١٧).

عن عُمَر: هذه الآية أعضل ما في هذه السورة مِن الأحكام[1]. وقال ابن عطية عن مكي بن أبي طالب: هذه الآيات عند أهل المعاني مِن أشكل ما في القرآن إعرابًا، ومعنًى، وحُكْمًا[2]"[3].

فتوارد على هذا الإشكال وتناقله مفسرون أجلاء؛ الطاهر، والفخر الرازي، والواحدي، وابن عطية، ومكي بن أبي طالب، مما يدلُّك على قوة الاستشكال، وأنه إشكال معتبر.

٢) في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١٢٨].

قال ابن كثير: "وقد اختلف المفسرون في المراد من هذا الاستثناء على أقوال كثيرة، حكاها الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه (زاد المسير) وغيره من علماء التفسير، ونقل كثيرًا منها الإمام أبو جعفر ابن جرير -رحمه الله-"[4].

فكثرة اختلاف المفسرين في تحديد معنى الاستثناء في الآية، وكون هذا الخلاف قديماً حكاه المتقدمون من أئمة التفسير؛ كالطبري، وابن الجوزي، يدلك على قوة الإشكال في الآية، وأنَّه مما يعتبر ويعتد به عند المفسرين.

مثال الإشكال غير المعتبر:

حكى الألوسي الإشكال الوارد على قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥]، وهو: أنَّ الناظر يرى كثيرًا من المرتكبين للفحشاء والمنكر يُصَلُّون، ولا ينتهون عن الفحشاء والمنكر كما أخبرت الآية.

ثم ردَّ الألوسي هذا الإشكال، وبيَّن أنَّه مبنيٌّ على عدم فهمٍ، وتوهُّم باطل، فقال: "وما أدري هذا الإشكال إلا مبنيًّا على تَوَهُّمِ استلزام النهي للانتهاء، وهو تَوَهُّمٌ باطل، وتَخَيُّل عاطل، لا يشهد له عقلٌ، ولا يؤيده نقل"[5].

---

(١) ذكر ذلك الواحدي في تفسيره البسيط (٥٨٣/٧)، وانظر: مفاتيح الغيب (١٠١/١٢).

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع (٤٢٠/١).

(٣) التحرير والتنوير (٩٤/٧).

(٤) تفسير ابن كثير (٣٥١/٤).

(٥) روح المعاني (٣٦٧/١٠).

الضابط الثالث: الإشكال أمر نسبي

إنَّ علماء الإسلام منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا ليسوا على درجة واحدة من العلم وفهم القرآن؛ بل مراتبهم العلمية متفاوتة، وفهمهم مختلف، وقوتهم العقلية ليست متساوية، ومعرفتهم بما أحاط بالقرآن من ظروف وملابسات مراتب ودرجات.

كما أومأ إلى ذلك الزجاجي فقال: "ليس كل العرب يعرفون اللغة كلها؛ غريبها وواضحها، ومستعملها وشاذها، بل هم في ذلك طبقات يتفاوتون فيها، كما أنهم ليس كلهم يقول الشعر، ويعرف الأنساب كلها، وإنما هو في بعض دون بعض"(١).

بل نرى من أجِلَّة الصحابة مَن خَفِي عليه معنى بعض المفردات العربية، والتي هي لغته التي يتحدث بها!.

ولا ضَيْرَ في ذلك كله؛ فإنَّ اللغة لا يحيط بها إلا معصوم، ولا يُدْرِك معاني القرآن جميعها أحد، وفوق كل ذي علم عليم(٢).

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: "قد يُشْكِل على كثير من الناس نصوصٌ لا يفهمونها، فتكون مشكلةً بالنسبة إليهم لعجز فهمهم عن معانيها"(٣).

ومؤدى هذا كله أنه قد يتَّضِح لبعض العلماء نصوصٌ قرآنيةٌ تكون غامضةً على آخرين، ويفهم أئمةٌ ما يخفى على أئمةٍ آخرين. قال ابنُ حزم في معرض كلامٍ له في فهم معاني القرآن: "يختلف في الوضوح -أي: القرآن-؛ فيكون بعضه جليًّا، وبعضه خفيًّا، فيختلف الناس في فهمه، فيفهمه بعضهم، ويتأخر بعضهم عن فهمه، كما قال علي بن أبي طالب ﷺ: إلا أن يؤتي اللهُ رجلاً فهمًا في دينه(٤). وكما تعذَّر على عمر ﷺ -وهو الغاية في العلم بنص النبي ﷺ على ذلك فيه- فَهْمُ آيةِ الكلالة، فمات وهو يُقِرُّ أنه لم يفهمها، وفهمها غيره من الصحابة ﷺ، وانتهره عليه السلام، وأخبره بأنها بَيِّنَةٌ، يكفي مِن فهمها الآية التي نزلت في

---

(١) الإيضاح في علل النحو (ص٩٢)، وغريب القرآن الكريم في عصر الرسول ﷺ والصحابة والتابعين (ص١٤).

(٢) انظر: التفسير والمفسرون (٢٩/١).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٠٧/١٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٩/٤، ح٣٠٤٧) جوابًا من علي ﷺ على قول السائل: "هل عندكم شيءٌ مما ليس في القرآن؟". وقال مَرَّة: "ما ليس عند الناس؟".

الصيف"[1].

ويقول الشنقيطي: "وكثرة عِلْمِ العالم لا تستلزم اطِّلاعَه على جميع النصوص، فهذا عمرُ بن الخطاب ﷺ عجز عن أن يفهم معنى الكلالة حتى مات ﷺ، وقد سأل النبيَّ ﷺ عنها كثيرًا، فبيَّنها له ولم يفهم"[2].

فقد ورد عنه ﷺ أنه قال: "ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهدًا: الجد، والكلالة، وأبواب من أبواب الربا"[3].

وقال ابن جزي: "وقد كان عمر بن الخطاب أشكل عليه معنى التخوف في الآية، حتى قال له رجل من هذيل: التخوف: التنقص في لغتنا"[4].

فبناءً على ما سبق يُقال: إنَّ ما يستشكله مفسِّرٌ من استشكالاتٍ قد يكون واضحًا جليًّا لغيره، وما يُورِده مُفَسِّرٌ ويُفَسِّره من غير استشكال نجد مفسِّرًا آخر قد حار أمامه، وأطال فيه الخلاف.

قال ابن تيمية: "المتشابه أمرٌ نسبيٌّ إضافيٌّ، فقد يشتبه على هذا ما لا يشتبه على غيره"[5].

فمهما بلغ علم العالم فإنه لا يمكن أن يحيط بمعاني القرآن، بل سيظل يخفى عليه أشياء، وليس في الصحابة أعلم مِن عمر بعد أبي بكر، ومع هذا أشكلت عليه مسائل، وتمنى أنه استوثق في علمه بهنَّ مِن النبي ﷺ.

---

(١) انظر: الإحكام لابن حزم (٨٥/١).

(٢) انظر: أضواء البيان (٥٦٨/٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٦/٧، ح٥٥٨٨)، ومسلم بلفظ قريب منه في صحيحه (٢٣٢٢/٤، ح٣٠٣٢).

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل (٤٢٧/١).

(٥) مجموع الفتاوى (٣٩٦/١٧).

الضابط الرابع: الإشكال يَرِدُ على الأفهامِ لا على النصوص

إنَّ العلماء عندما يستشكل بعضُهم كلامَ بعضٍ، ويُورِد ما يُورِده عليه من الإيرادات والإشكالات، قد يصِلُون في حلِّ الإشكال إلى أنَّ النَصَّ المستشكل نفسه ليس منضبطًا، أو فيه خطأٌ، أو نقصٌ، أو نحو ذلك من الأمور التي تُصَوِّب فهم المستشكِل، وتنقض النصَّ المستشكَل.

لكن هذا الأمرَ لا يكون في القرآن الكريم والسنة المتفق على صحتها، فمن المحال أن يكون الإشكال في أصل الآية، وأن يخاطب اللهُ العبادَ بما تستحيلُه العقول، أو بما يحتمل الخطأ، أو بما فيه اختلاف أو تعارض في ذات النصوص.

لا يُتَصوَّر ذلك أبدًا؛ لأنه إنما يقع الخطأ والتعارض والاختلاف إذا كان المتكلم ممن يجوز عليه الخطأ والذهول والتراجع، أمَّا كلام الله فمُنَزَّه عن ذلك كله.

قال الشاطبي: "لا يوجد البتة دليلان أجمع المسلمون على تعارضهما، بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لَمَّا كان أفراد المجتهدين غير معصومين مِن الخطأ أمكن التعارض؛ لعجز فهمهم عن معانيها".

فالإشكال في الأفهام، لا في النصوص.

ثم قال: "لا تضادَّ بين آيات القرآن، ولا بين الأخبار النبوية، ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على مهيع واحد، ومنتظم إلى معنًى واحد، فإذا أدَّاه بادي الرأي إلى ظاهر اختلاف، فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف؛ لأنَّ الله قد شهد له بذلك ..."[1].

فالله قد أخبرنا في كتابه أنَّه لا يمكن أن تختلف آيات الكتاب أو تتعارض، ولا يُمْكِن أن يكون مشكلاً في نفسه، نفى ذلك عن كتابه الكريم نفيًا لا مجال معه للشك، فقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

نعم، قد يقع الاستشكال والقصور في أفهام وعقول مَن خفي عليه معنى الآيات، والجمع بينها، أو تركيب الآيات، أو موقعها وسياقها؛ فتكون الآية مشكلة بالنسبة له، ولكنها ليست مشكلة في نفس الأمر، وإنما تحتاج إلى التدبُّرِ والتعقُّل والتفهُّم حتى يصل المفسِّر إلى مراد الله.

---

(١) الموافقات (٥/٣٤١).

فالتعارض الموجود في بعض الآيات أو بين الآيات والأحاديث إنَّما هو ظاهري ومتوهم، يقع في نفس المجتهد وفهمه لأسباب متعددة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والأنبياء جاؤوا بما تعجز العقول عن معرفته، ولم يجيئوا بما تعلم العقولُ بطلانَه، فهم يُخْبِرون بمحارات العقول، أي: جاؤوا بما تحار فيه العقول، لا بما تستحيله العقول، فلا تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح"(١).

وقال ابن حزم: "أمَّا قولهم: (لو كان ههنا قول صحيح لما أشكل على أحد، ولا اختلف فيه، كما لم يختلفوا فيما أدركوه بحواسهم، ولا في الحساب) فإنَّ هذا قول فاسد؛ لأنَّ إشكال الشيء على مَن أشكل عليه إنما معناه: أنه جهل حقيقة ذلك الشيء فقط، وليس جَهْلُ مَن جَهِلَ حُجَّة على مَن عَلِمَ.

برهان هذا: أنَّه ليس في العالم شيء إلا ويجهله بعض الناس كالمجانين والأطفال ومن غمرة الجهال والبَلَدة، ثم يتزايد الناس في الفهم، فيفهم طائفةٌ شيئًا لا تفهمه المجانين، وتفهم أخرى ما لا يفهمه هؤلاء، وهكذا إلى أرفع المراتب، فكلُّ ما اختُلِف فيه فقد وقف على الحقيقة فيه مَن فهمه، وإن كان خفي على غيره، هذا أمر مشاهد محسوس في جميع العلوم، وآفة ذلك ما قد ذكرنا قبل، وهو إمَّا قصور الفهم والبلادة، وإما كسل عن تقصي البرهان، وإما لإلف أو نِفار تَعَدَّيا بصاحبهما عن الغاية المطلوبة، وهذه دواعي الاختلاف في كل ما اختُلِف فيه، فإذا ارتفعت الموانع لاح البرهان بيقين، فبطل ما شغبوا به والحمد لله رب العالمين"(٢).

وقال البقاعي في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[النساء:٨٣]: "وهذه الآية مِن المواضع المستصعبة على الأفهام"(٣).

فنسب البقاعي الإشكال إلى الأفهام، لا إلى النص القرآني نفسه.

فيتبيَّن مما سبق: أنَّ الإشكال يكون في الفهم لا في النصّ، فمَن أشكل عليه نَصٌّ فليتَّهم نفسَه وفهمه، ولا يستعجل في اتِّهام النَّصّ ورَدِّه وتضعيفه لمجرد الاستشكال -فكثيرًا ما يُؤْتَى المرءُ مِن قِبَل فهمه ورأيه واجتهاده-، بل يبحث عن مَخْرَجٍ للإشكال الذي في نفسه، ويسأل

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٣١٢).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/٨٢).

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٥/ ٣٤٣).

العلماء الراسخين، وينظر في إشكالات السابقين؛ لعلَّه يجد حلّاً ومخرجًا لما استشكلته نفسُه.

فإن لم يجد إلى ذلك سبيلاً، فليؤمن بالنصِّ المشكل، ويَكِلُه إلى عالمه، ويتَّهِم نفسَه بقلة العلم والفهم، وليسعَ جاهدًا للتضلُّع من العلوم لعل الإشكال يزول في يوم من الأيام.

قال أبو الحسن الأشعري: "الإجماع الثالث والأربعون: وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ في كتاب الله، وما ثبت به النقل مِن سائر سنته، ووجوب العمل بمحكمه، والإقرار بنصِّ مشكله ومتشابهه"(١).

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قال: "إنَّ للقرآن منارًا كمنار الطرق، فما عرفتم فتمسكوا به، وما أشكل عليكم فرُدُّوه"(٢)، أي: رُدُّوه إلى الله وإلى العالِم به.

وذكر ابن وهب في كتاب المجالس قال: سمعت مالكًا يقول: "ينبغي للعالم أن يَأْلَفَ فيما أشْكل قول: لا أدري؛ فإنه عسى أن يهيأ له خير"(٣).

وقال الشافعي: "وأشبه أن يكونوا إذا لم يُسلموا لحكم كتاب الله نصًّا غير مشكل الأمر: أنهَّم ليسوا بمؤمنين، إذا رَدُّوا حكم التنزيل، إذا لم يُسلموا له"(٤).

وقال أبو بكر الأنباري: "وقد كان الأئمة من السلف الماضي يتورعون عن تفسير المشكل من القرآن، فبعضٌ يُقَدِّر أن الذي يُفَسِّره لا يوافق مراد الله ﷻ فيُحْجِم عن القول، وبعضٌ يُشْفِق من أن يُجْعَل في التفسير إمامًا يُبْنَى على مذهبه، ويُقْتَفَى طريقُه"(٥).

وقال ابن الجوزي: "متى ضاقت الحيل في كشف المشكلات لم يبق إلا التسليم"(٦).

وقال المناوي نقلاً عن القاضي: "ومِن حقِّ الناظر في القرآنِ أن يجتهد في التوفيق بين الآيات، والجمع بين المختلفات ما أمكنه، فإنَّ القرآن يُصَدِّق بعضُه بعضًا.

فإن أشكل عليه شيءٌ من ذلك، ولم يتيسر له التوفيق، فليعتقد أنه مِن سوء فهمه،

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب (ص١٦٦).

(٢) ذم الكلام وأهله (١٢/٢، ح١٧٠).

(٣) فتح المعبود في الرد على ابن محمود (ص١٦-١٧)، وتغليظ الملام على المتسرعين إلى الفتيا وتغيير الأحكام (ص١٦).

(٤) تفسير الإمام الشافعي (٦٢٣/٢).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (٣٤/١).

(٦) فتح المعبود (٧٤/١).

وليكله إلى عالمه، وهو الله ورسوله، ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[النساء:٥٩]"[١].

ويقول الطوفيُّ بعد أن ذكر بعض الإشكالات التي يطرحها أعداء الإسلام: "هذا الخصم معذور في استشكاله هذا الكلام؛ لأنه من المشكلات التي تخفى على كثير من علماء الإسلام، لكنه ملومٌ في إيراده طعنًا على القرآن قبل أن يبحث هل له محمل على الصواب أم لا؟"[٢].

وقال الشيخ ابن عثيمين: "ومَن تَوَهَّم التناقض في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله ﷺ أو بينهما، فذلك لقِلَّة علمه، أو قصور في فهمه، أو تقصير في التدبر، فليبحث عن العلم، وليجتهد في التدبر حتى يتبين له الحق، فإن لم يتبين له فليَكِل الأمرَ إلى عالمه، وليَكُفَّ عن توهمه، وليَقُلْ كما يقول الراسخون في العلم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[آل عمران:٧]، ولـيُعلم أن الكتاب والسنة لا تناقض فيهما ولا بينهما، ولا اختلاف"[٣].

---

(١) فيض القدير (٦/٢٦٥).

(٢) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٢/٥٩٤).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣/٢٣٧).

الضابط الخامس: استشكال النص لا يعني بطلانه

لقد كَثُر إطلاق العلماء لفظة (المشكل) على نصوص قرآنية، وأحاديث نبوية، وآثار عن الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، والمُسْتَشْكِلون علماء في التفسير ومعاني القرآن، وفي العقيدة، وفي الفقه، وفي العربية، وفي غيرها من العلوم.

لكن إطلاق لفظ (المشكل) على نصٍّ ما لا يعني أنَّه نصٌّ شاذٌّ، أو مُسْتَنكَرٌ، أو فيه نُفْرَة ونكارة، كما أنَّه لا يلزم إطلاق الاستشكال إبطال النصِّ المستشكَل؛ فالقرآن الكريم كله مُنَزَّه عن كلِّ هذا، فاستشكال شيءٍ فيه لا يعني بطلانه أو تنقيصه بوجه من الوجوه.

وهؤلاء الذين استشكلوا هم أنفسهم الذين نقلوا لنا هذا القرآن لفظًا ومعنًى، فهم رغم استشكالهم لم يُبْطِلوا النَّصَّ المستشكَل، ولم يدعوا إلى تركه، أو عدم العمل به، وإنما هو استشكالٌ يستشكله العالِم ويبحث عن حلٍّ له، مع إقراره التامِّ بصحة هذا القرآن بل وتواتره.

قال العلامة المعلمي: "واعلم أنَّ الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم، ولا سيما في ما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية؛ لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثيرٌ مِن الناس، وقد أُلِّفت في ذلك كتب، وكذلك استشكل كثيرٌ من الناس كثيرًا مِن الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، منها ما هو مِن رواية كبار الصحابة أو عدد منهم كما مر، وبهذا يتبين أنَّ استشكال النص لا يعني بطلانه"[1].

فعلى هذا يُقال: إنَّه عند دفع الإشكال عن النصِّ القرآني؛ لن يكون من الأمور المتاحةِ لدافعِ الإشكال إبطال النصِّ، كما يُمْكِن أن يحصل في مقامات أخرى عند الاستشكال في كلام العلماء، أو غيرهم؛ ومِن هذا المنطلق يُحكم على فعلِ كثيرٍ من المفسرين واللغويين بالخطأِ، عندما رَدُّوا أحد الأوجه القرآنية المتواترة، لإشكالٍ استشكلوه.

قال الرازي: "قال القاضي: لا وجه لترك القراءة المتواترة من حيث يُشْكِل المعنى ويُلْبِس؛ لأن ذلك إن جعله المرء مذهبًا لزمه أن يُغَيِّر تلاوة كل الآيات المتشابهات، وذلك محظور"[2].

---

(١) انظر: الأنوار الكاشفة (ص٢٢٣).

(٢) مفاتيح الغيب (٤/٧٣).

الضابط السادس: أهل الأهواء يجعلون ما خالف معتقدهم مشكلاً

إنَّ مبنى كثيرٍ من الإشكالات التي تعرِض للعلماء والمفسرين هو مخالفة النصِّ القرآنيّ لِما تَقَدَّم لهم مِن عِلمٍ سابق؛ سواء أكان الإشكال فقهيًّا، أم لغويًّا، أم نحويًّا، أم غير ذلك، ومِن هذه الإشكالات الإشكالات العقديَّة.

والمفسِّر إن كان مِن أهل السنة والجماعة فإنَّ إشكالاته العقديَّة مقبولة، ولها حظٌّ من النَّظر في الغالب، ولكن إن كان المستشكِل يخالف أهل السنة والجماعة فسبب الإشكال في الحقيقة هو معتقده الفاسد، فإنَّه اعتقد اعتقادًا خاطئًا، ثم رأى النصَّ القرآنيَّ يُخالِفُه، فاستشكله.

فلأجل ذلك نرى أهل الأهواء والبدع والضلالات يجعلون النصوص القرآنية التي تخالف معتقداتهم مشكلةً، فيستشكلون الآية وهي من الواضح.

وسبب ذلك أنَّهم اعتقدوا اعتقاداتٍ وجعلوها هي الأصل، ثم بعد ذلك نظروا إلى الكتاب والسنة، فإن وافقت اعتقاداتهم لم يستشكلوها، وإن خالفت أهواءهم استشكلوها وأوَّلوها وبحثوا لها عن مخرجٍ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولهذا يجعل كلُّ فريقٍ المشكلَ مِن نصوصه غيرَ ما يجعله الفريق الآخر مشكلاً ... فمُنكِر الصفات الخبرية -الذي يقول: إنها لا تُعْلَم بالعقل- يقول نصوصها مشكلة متشابهة، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل-عنده بعقله- فإنها عنده محكمة بينة، وكذلك يقول مَن يُنكر العلو والرؤية: نصوصُ هذه مشكلة ..."[1].

ولهذا نرى أنَّ بعض الإشكالاتِ خاصَّةٌ ببعض الفرق الضالة دون أهل السنة. يقول الرازي في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡ﴾[الرعد:٢٤]: "واعلم أن هذه الآية مشكلة على المعتزلة"[2].

يقول الإمام الدارمي -رحمه الله-: "فهذه الأشياء التي اقتصصنا في هذا الباب، قد خَلُصَ عِلْمُ كثيرٍ منها إلى النساء والصبيان، ونطق بكثير منها كتابُ اللهِ تعالى، وصَدَّقَتهُ الآثارُ

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/١٦).

(٢) مفاتيح الغيب (١٧/٢٣٩).

عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه والتابعين، وليس هذا مِن العلم الذي يُشْكِل على أحد من العامة والخاصة، إلا على هذه العصابة الملحدة في آيات الله"[1].

وهذا تنبيه مهم للباحثين: أن لا يستعجل في الحكم على الآية بأنها مشكلة إلا بعد أن يتيقن أنَّ الإشكال ليس نابعاً مِن هوًى أو بدعة.

ولأجل ذلك لا يُفْلِح أهل الضلال في الوصول إلى الصواب في بعض المشكلات إلا بعد التجرُّدِ من الهوى، والنظر في الأدلة بالنظرة العلمية الشرعية الصحيحة. يقول ابن الوزير: "ذلك أن المعوَّل عليه في مثل هذه المشكلات هو ترك العناد والعصبية أولاً، ثم ترك القرائن العقلية النظرية واللغوية العادية تعمل عملها، وتطلب أثرها"[2].

ومثالُ ذلك: كتاب (تنزيه القرآن عن المطاعن)، لعبد الجبار الهمذاني المعتزلي (ت٤١٥هـ).

هذا الكتاب وضعه مؤلفُه -كما هو واضحٌ من عنوانه- للدفاع عن القرآنِ، وردِّ الطعون التي طعنها فيه الطاعنون من ملحدين وغيرهم.

ولكن المؤلفَ وقع في نفسِ ما أراد دفعَه من حيث لا يشعر، وطعن في بعض الآيات من جهة إرادته الدفاع عنها؛ وذلك بسبب اعتقاده المعتزلي الخاطئ، ومذهبه المبتدع.

والذي يقرأ الكتاب متفحصًّا يجد أنَّ المؤلف لم يتعرَّض لكل آيات الصفات، بل ينتزع بعض الآيات من كل سورة، وهذه الآيات المنتزعة في الغالب هي التي يستطيع أن يؤولها على مقتضى عقيدته، ويؤيد بها مذهب المعتزلة، وكان كلُّ همِّه مُوَجَّهًا نحو تأييد مذهبه المعتزلي.

والذي يزيد هذا الأمر وضوحًا أنه يضع إشكالات حول بعض الآيات، وهي لا تحتمل الإشكال المذكور، ويخلص من حلِّه للإشكال إلى تقرير مذهبه الاعتزالي.

فمثلاً يذكر الآيات التي تذكر رؤية الله يوم القيامة، ويجعلها مشكلة، ويُوَجِّهها على فهم المعتزلة، ويُدافِع عن ذلك، ويَرُدُّ على المخالفين، ويستشكل أقوالهم[3].

أمَّا أهل السنة فآيات الصفات وغيرها مما خالف فيها أهل الأهواء ليست بمشكلة

---

(١) الرد على الجهمية للدارمي (ص٧٠).

(٢) العواصم والقواصم (١١٠/٧).

(٣) انظر مثلاً: تنزيه القرآن عن المطاعن (ص٥٢، ١٣٥، ٢٢٥) وغيرها.

عندهم مِن حيث معانيها؛ لأنَّ الله خاطبنا بما نفهمه، فهو مِن هذه الجهة غاية في البيان والوضوح، يَعْرِف معناه وما دلَّت عليه كلُّ مَن عرف لغةَ العرب، وعاداتها في الكلام.

وأمَّا مِن جهة حقيقة كيفيتها التي هي عليها فهذا مما استأثر الله بعلمه.

قال ابن القيم: "وأمَّا آيات الأسماء والصفات فيشترك في فهمها الخاص والعام، أعني: فهم أصل المعنى، لا فهم الكنه والكيفية، ولهذا أشكل على بعض الصحابة قوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾، حتى بيَّن لهم: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾[البقرة: ١٨٧].

ولم يشكل عليه ولا على غيره قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[البقرة: ١٨٦] وأمثالها مِن آيات الصفات ... وأشكل على عمر بن الخطاب آيةُ الكلالة، ولم يُشكِل عليه أولُ الحديد وآخرُ الحشر وأولُ سورة طه ونحوها مِن آيات الصفات"(١).

(١) الصواعق المرسلة (٢١١/١).

الضابط السابع: لا يخلو زمنٌ مِن إشكال حتى وقت نزول القرآن الكريم

إنَّ الإشكال ليس مخصوصًا بزمن دون زمن، فلا يكادُ يمرُّ زمنٌ من الأزمنة إلا وقد استشكل علماؤه ما لم يستشكله مَن قبلهم، حتى في زمن نزول القرآن الكريم استشكل الناسُ ما استشكلوه.

فظهور المشكل تزامن مع نزول القرآن، حيث استشكل الصحابة ما استشكلوه، والنصوص والنقولات عنهم ظاهرة في ذلك، فبداية ظهور المشكل كان في زمن النبوة.

وليس بمستغرب إطلاقًا أن يُشْكِل فهمُ بعضِ آيات القرآن الكريم، أو يخفى مِن دقائقه ومعانيه على الصحابة ﷺ، فهو المعجزة الخالدة على مرِّ العصور وكرِّ الدهور، وليس باستطاعة أحدٍ الإحاطة بعلوم القرآن الكريم جملة، وهذا مِن تمام إعجازه.

ومما استشكله الصحابة في زمن النبوة: ما رواه عبد الله بن مسعود ﷺ قال: لَمَّا نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام:٨٢]، شَقَّ ذلك على المسلمين، فقالوا: يا رسول الله، أيُّنا لا يظلم نفسه؟ قال: «**ليس ذلك، إنَّما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمانُ لابنه وهو يعظه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾**[لقمان:١٣]»[(١)].

ولا زال الاستشكال مستمرًّا منذ زمن الصحابة إلى زمننا هذا؛ يدلُّ على ذلك أنَّه بعد ظهور التأليف عند المسلمين لا يكاد يخلو قرنٌ من القرون إلا وفيه تصنيفٌ ودراسةٌ لِما استُشْكِل من الآيات[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا لُقۡمَٰنَ ٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [لقمان:١٢] (٤/١٩٨، ح٣٤٢٩).

(٢) كما جاء في رسالة د. عبد الرحمن الرحيلي: (المؤلفات في المشكل ومناهجها) فلا يخلو قرن إلا وأورد فيه من ألف وصنف في المشكل.

الضابط الثامن: كلمَّا تأخَّر الزمنُ اتَّسَعت دائرةُ المشكل

إنَّ نور العلم الذي يُستضَاء به لإزالة الإشكالات والغموض عند أهل العلم يزدادُ قُوَّةً كُلَّما قَرُب من زمن النبوة، ويخفت نورُه كلما ابتعد عن زمن الرسالة.

ولأجل ذلك لا تزال دائرة الإشكال تَتَّسِع وتزيد كلما ابتعد الناسُ عن زمن النبيِّ المصطفى ﷺ، ونشأ عن هذا زيادة الحاجة إلى بيان المشكل، ومَن نظر في تاريخ علم المشكل وجَد أن الصحابة كانوا أقل الناس استشكالاً، وكان التابعون أكثر استشكالاً منهم ولكنهم أقل استشكالاً من أتباع التابعين، وهكذا، وأمَّا المتأخرون فهم أكثر الناس استشكالاً.

يقول شيخ الإسلام: "ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلا جدا، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر"(١).

قال محمد حسين الذهبيُّ: "والغموض يتزايد كلَّما بَعُدَ الناس عن عصر النبي ﷺ والصحابة"(٢).

وقال في موضع آخر: "ثُمَّ حمل أتباعُ التابعين هذا التراث العلمي الذى خَلَّفَهُ التابعون، وزادوا عليه بمقدار ما زاد مِن الغموض"(٣).

ويقول ابن عساكر: "لما انقرضت أيامهم -أيام الصحابة والعرب الفصحاء-، وتغيرت طباع من بعدهمْ وَكَلَامهم، وخالطهم من غير جنسهم، وَطَالَ بالسلف الصَّالح وَالْعرب العرباء عَهدهم، أشكل عَلَيْهِم تَفْسِير الْقُرْآن، ومرن عَلَيْهِم غلط اللِّسَان"(٤).

ومن أمثلة المشكل عند التابعين مما لم يكن مشكلاً عند الصحابة:

أنَّ مسلم بن يسار سأل سعيد بن جبير، فقال: يا أبا عبد الله، آية بلغت مِنِّي كل مبلغ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ [يوسف:١١٠] فهذا الموت، أن تظن الرسلُ أنهم قد كذبوا، أو نظن أنهم قد كذبوا مخففة؟ قال: فقال سعيد بن جبير: يا

---

(١) مقدمة أصول التفسير (ص١٠).

(٢) التفسير والمفسرون (١/١١٢).

(٣) التفسير والمفسرون (١/٩٥).

(٤) تبيين كذب المفتري (ص٣٥٥). وانظر: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص١١).

أبا عبد الرحمن، حتى إذا استيأس الرسل مِن قومهم أن يستجيبوا لهم، وظنَّ قومُهم أنَّ الرسل كـــذبتهم ﴿جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [يوســف:١١٠] قال: فقام مسلمٌ إلى سعيد فاعتنقه، وقال: فرَّج الله عنك، كما فرَّجت عني[١].

قال شيخ الإسلام: "قد يُشْكِل على كثيرٍ مِن الناس نصوصٌ لا يفهمونها، فتكون مشكلةً بالنسبة إليهم لعجز فهمهم عن معانيها ... **وقد تخفى آثارُ الرسالة في بعض الأمكنة والأزمنة** حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ﷺ، إمَّا أن لا يعرفوا اللفظ، وإمَّا أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه؛ فحينئذٍ يصيرون في جاهلية بسبب عدم نور النبوة"[٢].

(١) جامع البيان (٣٨٨/١٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٠٧/١٧).

المبحث الثالث: ضوابط دفع الإشكال

الضابط الأول: المشكل لا يُدْفَع إلا بعد تأمُّلٍ وطلبٍ وتحريرٍ جيّد

إنَّ المتأمِّل في تعريف المشكل عند المتقدمين يجدهم ينصُّون على أنَّ الإشكال لا يُمْكِن أن يُدفع ويُزال إلا بعد تأمُّل وتفكُّر وطلب، وهذا مما يتميزُ به المشكلُ عن غيرِه مِن العلوم.

يقول أبو الوليد الباجي: "المتشابه: هو المشكل الذي يُحتاج في فهم المراد به إلى تفكُّر وتأمُّل"(١).

ويقول الجرجاني: "المشكل: هو ما لا يُنال المراد منه إلا بتأمُّل بعد الطلب"(٢).

فالتحرير الجيِّد للمشكل يُعِين على دفعه، وهذا دأب عليه كثير من المفسرين ممن تناولوا المشكل في تفاسيرهم، نجد من سِماتهم البارزة التحرير الجيد لموطن الإشكال.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾ [المائدة:١٠٦].

استشكل العلماء رفع ﴿ٱثۡنَانِ﴾، واستشكلوا كذلك إعراب الآية لتعدُّد القراءات فيها.

قال السمين: "ولَمَّا وصل أبو إسحاق الزجَّاج إلى هذا الموضع قال: هذا موضع من أصعب ما في القرآن إعرابًا"(٣).

ثم عقَّب السمين على ذلك بقوله: "ولَعَمري إن القول ما قالت حذام، فإن الناس قد دارت رؤوسهم في فكِّ هذا التركيب، وقد اجتهدتُ -بحمد الله تعالى- فلخَّصت الكلام فيها أحسن تلخيص، ولا بد مِن ذكر شيء مِن معاني الآية لنستضيء به على الإعراب؛ فإنه خادم لها"(٤).

وكذلك ابن عاشور عندما أورد استشكال المفسرين في الحروف المقطعة، قال: "والذي

---

(١) إحكام الفصول في أحكام الأصول (١/١٧٦).

(٢) التعريفات (ص٢١٥).

(٣) قال الزَّجاج في المعاني (٢/٢٣٧): "هذه الآيات الثلاث -هذه الآية وما بعدها- مِن أشكل ما في القرآن إعرابًا وحكمًا ومعنًى".

(٤) الدر المصون (٤/٤٧٣).

يُسْتَخْلَص مِن أقوال العلماء بعد حذف متداخله، وتوحيد متشاكله، يؤول إلى واحد وعشرين قولاً، ولشدة خفاء المراد من هذه الحروف لم أرَ بُدًّا مِن استقصاء الأقوال، على أننا نضبط انتشارها بتنويعها إلى ثلاثة أنواع ..." ثم ذكر هذه الأنواع[1].

فواضحٌ من النصَّين السابقَين أنَّ العلماء عندما يريدون دفع الإشكال يتأملون الأقوال فيه تأمُّلاً جيّدًا، ويطلبون فهم معنى الآية من شتى الجهات؛ فيبحثون عن الإعراب، وعن المعاني، وعن السياق، وعن الاحتمالات، وجمع الأقوال المختلفة المتناثرة تحت أنواعٍ متشابهة، وغير ذلك مما يحتاجه دافعُ الإشكال، ومزيلُ الإبهام.

(١) التحرير والتنوير (١/٢٠٧).

الضابط الثاني: حَلُّ المشكل عند العلماء المعتبرين

سبق وأن مَرَّ معنا أنَّ اعتبار المشكل مشكلاً إنما يكون إذا كان بقول العلماء المعتبرين، ويُقال هنا: إنَّ حل الإشكال أيضًا إنما يكون عند العلماء المعتبرين.

إنَّ العلماء الذين جمعوا صفات العِلم النافع هم الذين ينبغي لهم حلُّ الإشكالات المستشكَلة في النصوص القرآنية؛ لأنهم أشدُّ خشية لله، لا يتكلمون إلا بعلم وهدًى ونور من الله، يعرفون الصحيح من الضعيف، ويُدْرِكون تراكيب الجمل ومواقعها من الإعراب، كما أنهم يعرفون الإجمال والبيان، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإحكام والنسخ، وغير ذلك مِمَّا يُحتاج إليه في حل الإشكلات، بخلاف غيرهم ممن هُم دونهم في العلم والخشية.

عن الحسن في قوله تعالى: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾[البقرة:١٢١] قال: "يعملون بمحكمه، ويؤمنون بمتشابهه، ويكِلُون ما أشكل عليهم إلى عالمه"(١).

وقال النحاس عند قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت:٣]: "إنَّ مَن أشكل عليه شيءٌ مِن القرآن يجب أن يسأل مَن يعلم"(٢).

وقال أبو الحسين الملطي عند باب: (ذكر متشابه القرآن): "إنَّ مَن طلب عِلْمَ ما أشكل عليه مِن ذلك عند أهل العلم به مِن ثقات العلماء وجد مطلبه، ولعمري إنَّ أهل الأهواء في مثل ذلك اختلفوا وضلُّوا"(٣).

وقال ابن العربي عند استشكاله لبعض الآيات: "وذلك لا يدريه -أي: معرفة استشكال الآية- إلا مَن ابتُلِيَ بالقرآن ومعانيه، وتصَدَّى لضمِّ منتشر الكلام، وترتيب وضعه، وحفظ معناه مِن لفظه"(٤).

وقال مكي: "من أشكل عليه شيء من أمر دينه وجب عليه أن يسأل من يعلم"(٥).

ويقول أبو شامة ناصحًا الأمة: "فاطلبوا الحقَّ بدليله، واسألوا أهل العلم عمَّا أشكل

---

(١) جامع البيان (٥٦٩/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢١٨/١، ح١١٥٨).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣٤/٤).

(٣) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص٤٣، ٤٤).

(٤) أحكام القرآن لابن العربي (٢٧٧/٢).

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية (٦٤٧٧/١٠).

عليكم"[١].

وقد كان هذا دَيْدَن الصحابة والتابعين ومَن بعدهم؛ إذا أشكل عليهم شيءٌ سألوا مَن هو أعلمُ منهم به في هذا المقام. يقول ابن الوزير اليمني: "أما مراتب المفسرين: فخيرهم الصحابة ﷺ، لما ثبت مِن الثناء عليهم في الكتاب والسنة، ولأنَّ القرآن أنزل على لغتهم فالغلط أبعد عنهم من غيرهم، ولأنهم سألوا رسول الله ﷺ عما أشكل عليهم"[٢]. ويقول أيضًا: "وقد كانت الصحابة تسأل النبي ﷺ عمَّا اشتد عليهم، أو أشكل عليهم فيوضحه لهم"[٣].

فكان عمر ﷺ إذا وقع له مشكلٌ في كتاب الله يستدعي ابنَ عباس، ويقول له: "غُصْ غَوَّاصُ"[٤].

وكان شريح القاضي إذا أشكل عليه شيء كتب إلى عبيدة بن عمرو السلماني[٥].

وقال قتادة: "ما جمعت علم الْحَسَن إلى علم أحد من العلماء إلا وجدت له فضلاً عليه، غير أنَّه كانَ إذا أشكل عليه شيءٌ كتب فيه إلى سعيد بن المسَيَّب يسأله"[٦].

فمَن وجد في نفسِه الأهلية للتصدي لهذا العلم فليُقدم؛ فإنَّ علماء الصحابة الكبار كانوا يتصدَّرون بأنفسهم للجواب عن المشكل وإزالته، ويجيبون عن الشُّبه ويكشفونها، ولا يتركون مجالاً للعوامّ للتصدر لمثل هذا المقام. يقول علي ﷺ: "يا أيها الناس، تعلَّموا العِلْم، واعملوا به، وعلِّموه، ومَن أَشكل عليه شيءٌ مِن كتاب الله فليسألني"[٧].

ولذا نجد العلماء الكبار اعتنوا في كتبهم بالإجابة عن سؤالات المستشكلين أو المشككين في قداسة القرآن، **ومِن أشهر العلماء الذين اعتنوا بالجواب عن المشكل جمعًا** وبيانًا:

- حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس -رضى الله عنهما-، فقد كان يُسْأَل

---

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص١١٩).

(٢) إيثار الحق على الخلق (١/١٤٦).

(٣) العواصم والقواصم (٩/١٧٦).

(٤) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/١٠٧).

(٥) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٨/٣٧٠).

(٦) تهذيب الكمال (٦/١٠٧).

(٧) جامع بيان العلم وفضله (١/٤٦٥).

عمَّا أشكل من الغريب، وهذا ظاهر مِن سؤالات نافع بن الأزرق. وكذلك كان يُسْأَل عن موهم الاختلاف والتعارض. وهذا النوع يظهر فيما أخرجه البخاري عن سعيد بن جبير أنَّ رجلا سأل ابن عباس، فقال: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ...[1].

وقد جمع د عبد الرحمن الرحيلي في رسالته (المؤلفات في المشكل ومناهجها) ثمانية وتسعين كتابًا في مشكل القرآن الكريم، ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود[2]، ومن أشهر هؤلاء العلماء الذين ألفوا في المشكل:

- مقاتل بن سليمان في كتابه (متشابه القرآن).
- الإمام سفيان بن عيينة في كتابه (جوابات القرآن)، وهما كتابان مفقودان.
- الإمام ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن).
- وشيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (آيات أشكلت).
- والشيخ محمد الأمين الشنقيطي في كتابه (دفع إيهام الاضطراب).

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/٢٧٧).

(٢) وهي رسالة دكتوراة لم تطبع بعد، ذكر ذلك في التمهيد (ص٩).

الضابط الثالث: ما من مشكل إلا وله جواب

كُلُّ إشكالٍ يقع في القرآن الكريم لأحدِ العلماء لا بُدَّ وأن يكون له جوابٌ يدفعه ويرفعه، ويُزِيل عنه الإشكال.

ولكنَّ الجواب عن الإشكال لا يلزم أن تعرفه جميعُ الأُمَّة، بل يجب أن يعرفه مجموعُ الأُمَّة، بمعنى: أنَّه لا يخلو زمانٌ مِن عالمٍ بكيفية دفع هذا الإشكال ورفعه، وإزالة الأوهام عنه.

ويشهد لهذا: أنَّ عمل الصحابة في التفسير يدُلُّ على أنَّهم كانوا يعرفون كلَّ القرآن، فيُفَسِّرُونه كلَّه، ولا يمنعون أحداً من تفسيره كاملاً، ومَن تأمَّل في ظاهر ما نُقِل عنهم عرف سَعَة علمِهم، وأنَّه لا يخفى على جُملتهم شيءٌ مِن معاني القرآن وعلومه، فما مِن باب مِن أبوابه إلا وقد أوتوا منه علمًا.

يقول ابن مسعود ﷺ: "واللهِ الذي لا إله غيره، ما أُنزِلَت سورةٌ من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فِيمَ أنزلت، ولو أعلم أحدًا أعلمَ مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه"(١).

وقال مسروق -رحمه الله-: "كان عبدُ الله يقرأ علينا السورَ، ثم يحدثنا فيها، ويُفَسِّرها عامَّة النهار"(٢).

ثمَّ إنَّ التابعين كانوا يستشكلون بعض الآيات، فيُوقِفون الصحابة ويسألونهم عن استشكالاتهم، فيجيبهم الصحابة، ولم يَرِد عن أحدٍ من الصحابة أنَّه لا يجوز حل بعض هذه الإشكالات، أو أنَّه ليس لها حلٌّ.

يقول مجاهد -رحمه الله-: "عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أُوقِفه عند كل آية منه، وأسأله عنها"(٣).

وفي ذلك قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية: "ولا قال قطُّ أحدٌ مِن سلف الأُمَّة، ولا مِن الأئمة المتبوعين: إنَّ في القرآن آيات لا يَعْلَم معناها ولا يفهمها رسولُ الله ﷺ، ولا أهل العلم

---

(١) أخرجه البخاري (ح٥٠٠٢)، ومسلم (ح٢٤٦٣).

(٢) جامع البيان (٣٦/١).

(٣) جامع البيان (١/ ٣٦).

والإيمان جميعهم، وإنَّما قد ينفون علمَ بعضِ ذلك عن بعضِ الناس، وهذا لا ريب فيه"[1].

وقال في موطن آخر: "ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يُخالف صريح العقل والحس إلا وفي القرآن بيان معناه؛ فإنَّ القرآن جعله الله شفاءً لِما في الصدور، وبيانًا للناس، فلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك"[2].

فخُلاصة القول أنه ما من مشكل إلا وله جواب؛ عرَفه مَن عرفه، وجهله من جهله، فلا يمكن أن يوجد نصان متعارضان استحال الجمع بينهما، أو نص مشكلٌ استحال حلُّ إشكاله، وهذا مما يؤكد قطعية ثبوت القرآن الكريم، وأنه حق من عند الله تعالى، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، هذا في المشكل فضلاً عن الشُّبَه والدعاوى، وإن رام الأعداءُ هدمَ هذا الدين، والنيلَ منه، إلا أنَّ الله متمُّ نوره ولو كره الكافرون.

أما بعض الإشكالات المطروحة مِن قِبَل بعض العلماء أو غيرهم، فهي مما لا يحتاجه المسلمون في دينهم، وليس من الضروري معرفتها؛ كمعرفة بعض تفاصيل القصص القرآني، أو تنزيل أخبار الفتن والملاحم على أرض الواقع، ونحو ذلك.

بل إنه يقال: إنَّ بعض الإشكالات السكوت عنها مُتَحَتِّم، وواجب شرعيٌّ، وإرجاعُ علمها إلى الله تعالى هو الأصل، كالإشكالات المتعلقة بالمتشابه الحقيقي.

يقول أبو بكر الأنباري: "وقد كان الأئمة مِن السلف الماضي يَتَوَرَّعون عن تفسير المشكل من القرآن"[3]، ولعله يقصد مثل هذا المشكل.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٣٨٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/٣٠٧).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١/٣٤).

الضابط الرابع: أجوبة النبي ﷺ لاستشكالات الصحابة ﷺ اكتسبت القطعية بدفع النبي ﷺ لها، بخلاف غيرها.

لقد حفظ لنا الصحابة الكرام ﷺ توضيح رسول الله ﷺ لبعض ما أشكل من آيات القرآن الكريم، حيث كان أحدُهم إذا وقع له إشكالٌ توجَّه إلى رسول ﷺ طالبًا بيان ما أشكل عليه، فيجدون في جواب النبي ﷺ ما يُوَضِّح المشكل، ويزيل ويدفع ما خفي معناه عليهم، وما قد يتوهمون مِن التعارض بين آيات القرآن الكريم، لا سيما وأنه ﷺ هو المفسر الأول، وهو المعصوم المؤيد بالوحي، وأعلم الناس بكلام ربه سبحانه وتعالى.

ثم إنَّ الاستشكالات التي وقعت في زمن النبي ﷺ لم يتعرض المفسرون لها لا دفعًا ولا رفعًا، ولم ينقلوا لنا إلَّا أجوبته ﷺ، فما بعد جوابه مِن جواب أو استشكال، أو اختلاف أو تناقض، أو غموض أو خفاء.

ومِن ذلك ما جاء عن أنس بن مالك ﷺ، أنَّ رجلاً قال: يا نبي الله، كيف يُحْشَر الكافر على وجهه يوم القيامة؟ قال: «**أليس الذي أمشاه على رجلين في الدنيا قادرًا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة!**» قال قتادة: "بلى، وعِزَّةِ ربنا"(١).

وعن عائشة -رضي الله عنها- زوج النبي ﷺ أنها كانت لا تسمع شيئًا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأنَّ النبي ﷺ قال: «**مَن حُوسِب عُذِّب**». قالت عائشة: فقلت: أوَليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾[الانشقاق:٨]، قالت: فقال: «**إنَّما ذلك العَرْض، ولكن مَن نُوقِش الحساب يهلك**»(٢).

قال ابن العربي: "وما بعد تفسير النبي ﷺ مِن تفسير، وليس للمتعرض إلى غيره إلا النكير"(٣).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان:٣٤] (١٣٧/٦، ح٤٧٦٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب مَن سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه (٣٧/١، ح١٠٣).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (١١٣/٣).

الضابط الخامس: اللجوء إلى الله مع الصدق في طلب الحق يَحُلُّ الإشكال بإذن الله

إنَّ أعظم ما يُعِينُ على إزالة الإشكال ودفعه هو اللجوء إلى الله تعالى؛ بدوام الاستغفار، وكثرة الابتهال، والإلحاح في الدعاء بأن يورثه عِلْمَ ما أشكل عليه، فإنَّ الله إذا عَلِمَ من عبده صدق اللجوء، وحسن النية، وصواب الطريق، أعانه ووفقه، وسدده وهداه، ودفع عنه ما أشكل عليه.

يقول الماتريدي في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران:١٠١]: "﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ أي: مَن جعل الله ﷻ مَلجأً له ومفزعًا إليه عند الشبه والإشكال ﴿فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ أي: يحفظه عن الشبه، ويرشده إلى صراط مستقيم، والله أعلم"(١).

ويقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج:٥٤]: "﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فيما أشكل ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ هو نظرٌ صحيحٌ يُوصِلُهم إلى ما هو الحقُّ فيه"(٢).

وللعلماء قصصٌ في ذلك؛ منهم شيخ الإسلام -ابن تيمية رحمه الله- يقول عن نفسه: "إنَّه لَيَقِفُ خاطري في المسألة والشيء أو الحالة فأستغفر الله تعالى ألف مرة أو أكثر أو أقل، حتى ينشرح الصدر، وينحل إشكال ما أشكل، وأكونُ إذ ذاك في السوق أو المسجد أو الدرب أو المدرسة، لا يمنعني ذلك مِن الذكر والاستغفار، إلى أن أنال مطلوبي"(٣).

وقال عنه ابن القيم -رحمه الله-: "وشهدتُ شيخ الإسلام -قدس الله روحه- إذا أعيته المسائلَ، واستصعبت عليه، فَرَّ منها إلى التوبة والاستغفار، والاستغاثة بالله، واللجأ إليه، واستنزال الصواب مِن عنده، والاستفتاح مِن خزائن رحمته، فقلَّما يلبث المدد الإلهي أن يتتابع عليه مدًّا، وتزدلف الفتوحات الإلهية إليه بأيتهن يبدأ، ولا ريب أنَّ مَن وفق لهذا الافتقار علمًا

---

(١) تأويلات أهل السنة (٤٤٢/٢).

(٢) أنوار التنزيل (٧٦/٤).

(٣) مرآة الجنان (٦٣/٤).

وحالاً، وسار قلبُه في ميادينه بحقيقة وقصد فقد أعطي حظّه من التوفيق، ومَن حُرِمه فقد مُنِع الطريق والرفيق ... وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم"[1].

ومِن ذلك ما ذكره أبو حيان -رحمه الله- عن نفسه حيث يقول في تفسيره قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال:٥] بعد أن ذكر خمسة عشر قولاً في الآية، ولم يستحسن منها شيئًا، قال: "اضطرب المفسرون فيها، وما مرّ بي شيءٌ مشكل مثل هذا ... ومِن دفع إلى حوك الكلام وتقلب في إنشاء أفانينه وزاول الفصاحة والبلاغة لم يستحسن شيئًا من هذه الأقوال، وإن كان بعضُ قائلها له إمامةٌ في علم النحو ورسوخ قدم، لكنَّه لم يحتط بلفظ الكلام، ولم يكن في طبعه صوغه أحسن صوغ ...إلى أن قال: وقبل تسطير هذه الأقوال هنا وقعتُ على جملة منها، فلم يلق لخاطري منها شيء، فرأيتُ في النوم أنني أمشي في رصيف ومعي رجل أباحثه في قوله: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ فقلت له: ما مَرَّ بي شيءٌ مشكل مثل هذا، ولعل ثَمَّ محذوفًا يصِحُّ به المعنى، وما وقفت فيه لأحد من المفسرين على شيء طائل، ثم قلت له: ظهر لي الساعة تخريجه، وأنَّ ذلك المحذوف هو (نصرك)، واستحسنت أنا وذلك الرجل هذا التخريج، ثم انتهيت من النوم وأنا أذكره"[2].

فينبغي لطالب العلم الانطراح بين يدي الله ﷻ، وأن يسأله ويُلِحَّ عليه بالمسألة بأن يوفقه للصواب، ويلهمه السداد بما أشكل عليه، فإنَّ الله إذا علم صدق الإرادة وفقه لما يرجوه.

ومِن أنفع ما يُسْأل الله -سبحانه وتعالى- به في هذا المقام هو السؤال باسمه الفتاح. يقول الغزالي -رحمه الله-: "الفتاح: هو الذي ينفتح بعنايته كل منغلق، وبهدايته ينكشف كل مشكل"[3].

---

(١) العقود الدرية (ص٥).

(٢) البحر المحيط (٤/٤٥٧).

(٣) المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى (ص٨٦).

الضابط السادس: ضعف إسناد إجابات العلماء عن المشكل لا ينفي الاستفادة منها

سبق في ضابطٍ سابقٍ أنَّه لا بُدَّ من التأكُّدِ من صِحَّة الرواية التي ذُكِر فيها استشكال العلماء قبل أن يُشرع في دفعها، ومِن العدل أن يُقال في الجانب الآخر: كما أنَّنا نُلْزِم المستشكل أن يُثْبِت صِحَّة النصِّ المستشكَل، أو صِحَّة نصِّ الاستشكال الوارد عن السلف؛ فكذلك نقول: لا بُدَّ في دفع الاستشكال مِن التأكِّد من صِحَّة النصوص والأقوال المدفوع بها الإشكال، فلا يُدْفَع الإشكال بأحاديث ضعيفة، أو بأقوال عن السلف والأئمة لم تثبت عنهم، بل يتعين طرح الضعيف منها، ولو كان فيه رفع للإشكال ودفعه.

فإنَّ الروايات الواردة عن العلماء في ردِّ المشكل منها ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف.

ولكن هذا الضعيف ضعفُه لا يعني عدم الاستفادة منها في شيء، بل قد تكون الرواية ضعيفة إسنادًا، ولكن يمكن الاستفادة من مَتنِها في الإجابة عن الإشكال من الناحية اللغوية أو ناحيةٍ أخرى لا يلزم معها صحة الإسناد.

ومن الأمثلة على هذا الأمر: سؤالات نافع بن الأزرق وأجوبة ابن عباس لها؛ فإنه يستفاد منها لغويًّا ويُتَحَرَّى في نسبتها لابن عباس.

ومسائل نافع بن الأزرق من المسائل المشهورة عند المتخصصين في التفسير بوجه عامٍّ، وعند الباحثين في المشكل بوجه خاصٍّ، وهي مسائل تبحث في مشكل القرآن، جاء في بداية الرواية -التي تجاوزت في بعضها مائتين وخمسين سؤالاً واستشكالاً-: أنَّ نافعا قال لابن عباس: إنَّا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله، فتفسرها لنا، وتأتينا بمصادِقه من كلام العرب؛ فإنَّ الله إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين. فقال ابن عباس: سلاني عمَّا بدا لكما ...[1].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء (٧٦/١ -٩٨)، والمعجم الكبير للطبراني (٢٤٨/١٠ – ٢٥٦)، والإتقان (٨٤٨/٣). وجميع أسانيد هؤلاء ضعيفة. انظر: علوم القرآن بين الإتقان والبرهان (ص٧٨-٧٩).

وقد جمع هذه الأسئلة مع أجوبتها السيوطيُّ في كتابه الإتقان[1]، وغيره من المعاصرين.

وهذه المسائل ضعَّفها العلماءُ متنًا وإسنادًا؛ أمَّا من جهة المتن فقد استشكل بعضهم أن يُسأل ابن عباس عن أكثر من مائتي آية ويجيب عنها ويستشهد لها بالشعر، ويرويها الحاضرون سماعًا دون نسيان، فهذا وجه ضعفها متنًا[2].

وأمَّا مِن جهة الإسناد فقد تكلَّم المحققون في أسانيدها وضعَّفوها، يقول الدكتور حازم حيدر -بعد دراسة أسانيدها-: "فكل الطرق التي بين أيدينا الآن لا تثبت عن ابن عباس"[3].

فهذه المسائل لا يُثْبَت منها إلا ما يَصِحُّ إسناده عند الباحث، ومع هذا فإنَّه لا يمنع أن يُستفاد منها في دفع المشكل من الناحية اللغوية.

يقول الدكتور مساعد الطيار: "وقد جاوزت هذه المسائل المائتين وخمسين مسألة، وقد وردت من طرق غير مَرْضيّة، فضلاً عما يدور حول كثرتها من الشك؛ **ولذا فإن هذه المسائل -وإن استُفيد منها في التفسير اللغوي-** لا يصح نسبتها إلى ابن عباس، وفي الصحيح الوارد عنه غُنية عن هذه الأسئلة.

ولا يبعد أن يكون لهذه الأسئلة أصل، إلا أنها لم تكن بهذه الكثرة التي أوردها الرواة، وهذه المسائل تحتاج إلى نقد المتون بعد نقد الأسانيد"[4].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٣/٨٤٨).

(٢) انظر: المؤلفات في المشكل ومناهجها (ص٩٠).

(٣) علوم القرآن بين الإتقان والبرهان (ص٧٨-٧٩).

(٤) انظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم للدكتور مساعد بن سليمان الطيار وقد درس أشهر الطرق للرواية وضعفها كلها (ص٣٣٠).

الضابط السابع: المشكل لا يخلو مِن حكمة في وقوعه

لقد أدرك المفسرون والباحِثون في مُشكلِ القرآن أنَّ وقوع الإشكال لا يخلو فيه مِن عِلَّة، وعرفوا أنَّ وراء ذلك الخفاء حِكَمًا ربَّانية؛ لذا بذلوا الغالي والنفيس، وألفوا الكتب والقراطيس، طمعًا في إدراك شي من ذلك.

يقول المعلمي: "ووجود النصوص التي يُستشكل ظاهرها إنما هو لحكمة بالغة، وأمر مقصود شرعًا"(١).

وقد ظهر لي مِن خلال مطالعة كتب المشكل حِكَمًا، منها:

- ابتلاء الله تعالى ما في النفوس، وامتحان ما في الصدور.

- فتح أبواب من الاجتهاد للعلماء، يرفعهم الله بها درجات، ويحصل لهم بها من الجهاد في سبيله ما لا يحصل لغيرهم. يقول الزمخشري: "فأمَّا الجدال في آيات الله لإيضاح ملتبسها، وحل مشكلها، ومقادحة أهل العلم في استنباط معانيها، ورد أهل الزيغ بها وعنها، فأعظم جهاد في سبيل الله"(٢).

ويقول ابن حزم: "بيان المشكل من أفضل الأعمال، وأعظمها أجرًا"(٣).

- وجود المشكل طريقٌ لكدِّ الذِّهن، وإعمال الفكر، وإشغاله في معرفة الخفي من كلام الله، وبذلك يرتقي العالمُ في درجات العِلم، ويرتفع في مراتب الفهم؛ حتى تحصل له الدرجات العليا في ذلك، والتي يتبعها ما يتبعها من قدرة على البيان، وتكثيرٍ من الطلاب، ونحو ذلك مما يزيده الله به رِفْعَةً في الدنيا والآخرة. يقول ابن قتيبة عن ذلك: "ليرتقي المتعلمُ فيه رتبة بعد رتبة، حتى يبلغ منتهاه، ويدرك أقصاه، ولتكون للعالم فضيلة النظر، وحسن الاستخراج، ولتقع المثوبة مِن الله على حسن العناية ... فإنه مع الحاجة تقع الفكرة والحيلة، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة"(٤).

- ظهور فضل العلماء على غيرهم. قال ابن قتيبة: "ولذلك لم يكن القرآن كله ظاهرًا

---

(١) الأنوار الكاشفة (ص٢٢٣).

(٢) الكشاف (١٥٠/٤).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٧٧/٢).

(٤) تأويل مشكل القرآن (ص٥٨)

مكشوفًا يستوي في معرفته العالم والجاهل، فلو كان كذلك لبطل التفاضل بين الناس، وسقطت المحنة، وماتت الخواطر"[1].

ويقول السمرقندي: "إذا أنزل القرآن للبيان، فكيف لم يجعل كله، واضحًا؟ قيل: الحكمة في ذلك -والله أعلم- أن يظهر فضلُ العلماء، لأنه لو كان الكل واضحًا لم يظهر فضل العلماء بعضهم على بعض، وهكذا يفعلُ كلُّ مَن يصنف تصنيفًا؛ يجعل بعضه واضحًا، وبعضه مشكلاً، ويترك للحيرة موضعًا، لأنَّ ما هان وُجُودُه قَلَّ بهاؤه"[2].

- أنه يعين على تدبر للآيات، خاصة عند دفع ما يُشْكِل، وقد أمر الله تعالى بتدبر القرآن، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤].

يقول الرازي في بيان حِكْمَة بعض المشكل: "فكان إذا تكَلَّم رسول الله ﷺ في أول هذه السورة بهذا الألفاظ ما فهموا منها شيئًا، والإنسان حريصٌ على ما مُنِع، فكانوا يُصْغُون إلى القرآن، ويتفكَّرون، ويتدبَّرون في مقاطعه ومطالعه، رجاءَ أنَّه رُبَّما جاء كلام يُفَسِّر ذلك المبهم، ويُوَضِّح ذلك المشكل؛ فصار ذلك وسيلة إلى أن يصيروا مستمعين للقرآن، ومتدبرين في مطالعه ومقاطعه"[3].

- معرفة الإنسان قدره، وأنَّه مهما بلغ مِن العلم والمنزلة فقد أوتي مِن العلم قليلاً، فإنَّ غالب مَن استشكل هم سلفنا وأئمتنا، ومع ذلك فإنَّ علمَهم الجمّ ليس في بحر علم الله إلا كقطرة.

وغير ذلك من الحِكَم، والله أعلم وأحكم.

---

(١) تأويل مشكل القرآن (ص٥٨).

(٢) بحر العلوم (١/١٩٥).

(٣) مفاتيح الغيب (٢/٢٥٧).

الضابط الثامن: حَلُّ الإشكال لا بُدَّ أن يكون منضبطًا بالقواعد العلمية

بعضُ الناسِ تدفعه غيرتُه تجاه دين الله سبحانه وتعالى، وحبُّه دفع الإشكال والأوهام عن كتاب الله ﷻ؛ إلى أن يخرج عن طريق أهل العلمِ في حلِّ الإشكالات، ويتجرأ على دين الله أو القواعد العلمية بذكرِ ما ليس بصوابٍ، وما لا يُوافِقه عليه أهلُ العلم.

وهذا خطأ محض، وقول على الله بغير علم، فمَن أراد حل الإشكال فليسلك طريق أهل العلم، ومَن لم يجد إلى ذلك سبيلاً فليترك ذلك لأهل العلم العالمين به.

يقول الزمخشري: "وترى كثيراً مِمَّن يتعاطى هذا العلم يجترئ- إذا أعضل عليه تخريجُ وجهٍ للمشكل مِن كلام الله- على اختراعِ لغةٍ، وادعاءٍ على العرب ما لا تعرفه، وهذه جرأة يُستعاذ بالله منها"(١).

وقال ابن عطية في قوله تعالى: ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾ [الكهف:٢٢]: "وقوله: ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾ معناه: ظنًّا، وهو مستعار مِن الرجم، كأنَّ الإنسان يرمي الموضع المشكل المجهول عنده بظنِّه المرة بعد المرة، يرجمه به عسى أن يصيب"(٢).

وحلُّ الإشكالِ بهذه الطريقة قد يؤدِّي بالإنسان إلى سلوك طريقٍ من الضلالات والغيِّ كان في غِنًى عنها لو أنَّه التزم بالطريقة العلمية الصحيحة، وهو ما وقع فيه بعض المنتسبين إلى العلم لهذا السبب. قال الرازي عن بعض ما قاله هشام بن الحكم مِن ضلالات: "وإنَّما قال بهذا المذهب فِرارًا من تلك الإشكالات المتقدمة"(٣)، أراد أن يهرب من إشكالات فوقع في ضلالات.

مع أن الرازي وقع في شيء من ذلك، فأنكر حديثا صحيحا حتى يدفع إشكالا عن آية.

جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاثَ كَذَبات، اثنتين منهن في ذات الله ﷻ: قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾

(١) الكشاف (٢٢٢/١).

(٢) المحرر الوجيز (٥٠٨/٣).

(٣) مفاتيح الغيب (٢٨٩/٢).

[الأنبياء:٦٣]، وبينَا هو ذات يوم وسارة إذ أتى على جبّار من الجبابرة فسأله عن سارة فقال: هي أختي» الحديث[١].

فورد عليه إشكال من نسبة الكذب إلى إبراهيم عليه السلام والله وصفه بأنه كان صديقاً نبياً، قال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٤١].

قال الرازي: "قال بعضهم ذلك القول عن إبراهيم عليه السلام كذبة!!، ورووا فيه حديثاً عن النبي ﷺ أنه قال: «ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات». قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يقبل؛ لأن نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز. فقال ذلك الرجل: فكيف يحكم بكذب الرواة العدول؟ فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي وبين نسبته إلى الخليل عليه السلام كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى")[٢].

ولو فتحنا هذا الباب، بأن نضعف الأحاديث الصحيحة بما يوافق ظاهر عقولنا وبما توصلت إليه علومنا من دون الرجوع إلى أئمة علماء الجرح والتعديل؛ لطعن في القرآن كل غالٍ وجافٍ، فينبغي أن تحرس السنة، وتصان عن ذلك، فما علمنا أنه صحيح موافق للقرآن قلنا به، وما علمنا أن ظاهر السنة الصحيح يخالف القرآن أجبنا عنه بما يوافق ظاهره وباطنه من المعاني والبيان، أو نقف ونكل الأمر إلى عالمه، ولا نتجرأ بأن نتهم الرواة العدول، بل عقولنا وما وصلت إليه علومنا أولى بالاتهام.

فيقال لمن قال بهذا القول: برأتم النبي ﷺ من الكذب ونسبتموه إلى الجهابذة الحفاظ الثقات العدول الذين بذلوا الغالي النفيس في ذب الكذب عن النبي ﷺ، فلا يدفع الخطأ بخطأ.

يقول أبو حيان: "فيخرجون عن الاعتدال إلى ما ينافي العقل، كما يقع من بعض المسلمين إذا اشتد غضبه وانحرف فإنه قد يلفظ بما يؤدّي إلى الكفر نعوذ بالله من ذلك"[٣].

قال الآلوسي: "ومما شاهدناه أن بعض جهلة العوام عندما أكثر الرافضة من سب الشيخين –رضي الله تعالى عنهما– عنده، فغاظهم ذلك جدًّا، فسب عليًّا رضي الله عنه، فسئل عن

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/١٤٠، ح٣٣٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) مفاتيح الغيب (٢٦/١٢٩)

(٣) البحر المحيط (٤/٢٠٢).

ذلك؟ فقال: ما أردت إلا إغاظتهم، ولم أر شيئاً يغيظهم مثل ذلك، فاستتيب عن هذا الجهل العظيم"[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كان المسلمون يسبون أوثان الكفار، فيردون عليهم، فنهاهم الله تعالى أن يستسبوا لربهم قوماً جهلة لا علم لهم بالله، وذلك أنه في اللجاجة أن يسب الجاهل من يعظمه مراغمة لعدوه إذا كان يعظمه أيضاً، كما قال بعض الحمقى:

سبوا علياً كما سبوا عتيقكم كفرًا بكفر وإيمانًا بإيمان

وكما يقول بعض الجهال: مقابلة الفاسد بمثله"[2].

نسأل الله السلامة والعافية وأن يسلك بنا سبيل العلماء العارفين

والحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا الضوابط

(١) روح المعاني (٢٥١/٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٦/٦).

الخاتمة

لعلي في خاتمة هذه البحث أذكر أهم النتائج والتوصيات مختصرةً، فأقول:

أهم النتائج:

- بلغت عدد الضوابط في البحث (٢٤) ضابطاً؛ توزعت على النحو التالي:

أ- (٨) ضوابط في تحديد مفهوم المشكل. ب- (٨) ضوابط في إثبات الإشكال.

ج- (٨) ضوابط في حل الإشكال والجواب عنه.

- ضوابط المشكل متناثرة في الكتب، لم أجد من ضمَّنها في كتاب واحد، فيمكن القول: إنَّ هذا البحث جديدٌ في جمعه، لم يُنسَج مِن قبل على منواله.

- أهملتِ الكتبُ المؤلفةُ في قواعد التفسير كثيرًا من القواعد والضوابط المتعلقة في باب المشكل.

- ضوابط المشكل ليست مخصوصةً بكتب التفسير؛ بل هي مجموعة من كتب التفسير، وعلوم القرآن، والحديث، واللغة، وغير ذلك.

أهم التوصيات:

- أُوصِي الباحثين والأقسام العلمية المتخصصة بدراسة موضوع مشكل القرآن الكريم؛ والتوسع بدراسته عند جميع المفسرين.

- هذا البحثُ يصلح لأن يكون نواةً لرسالةٍ أو أكثر من الرسائل الجامعية في الماجستير والدكتوراه، يتتبع الباحثون فيه قواعد وضوابط المشكل من مختلف الكتب.

- بعض الضوابط قابلة للتوسع من أراد الكتابة فيها، **مثل ضابط:** ثَبِّتِ الاستشكالَ قبل دفعه، وما مدى إعمال المفسرين لهذا الضابط ، وجمع الأمثلة في ذلك.

- أوصي الكليات المتخصصة في تدريس التفسير وعلوم القرآن في الدراسات العليا أن تجعل ضوابط علم المشكل ؛ من ضمن مفرادات مادة مشكل القرآن.

وفي الختام .. أسأل الله أن تكون هذه الضوابط معينة على كشف اللبس عن كتابه العظيم، وأن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يعفو عني ويغفر لي، فالخير أردت، والله من وراء القصد. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢. الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم: عرض ودراسة، د. أحمد بن عبد العزيز بن مقرن القصير، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٣. إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: د. عمران علي العربي، جامعة المرقب، الجماهيرية الليبية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٤. أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٣م.

٥. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٦. أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٧. الأشباه والنظائر، لتاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٨. الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٩. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٠. الاعتصام، للشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخرين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١١. إعراب القرآن، للنحاس أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٢. أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات، لمرعي بن يوسف الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٣. الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، لسليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري (ت٧١٦هـ)، تحقيق: سالم القرني، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
١٤. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٥. الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت١٣٨٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٦. إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق، لابن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى (ت٨٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
١٧. إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لبدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٨. إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
١٩. الإيضاح في علل النحو، للزجاجي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: مازم مبارك، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٣هـ.
٢٠. الباعث على إنكار البدع والحوادث، لأبي شامة إسماعيل المقدسي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٢١. بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت٣٧٣هـ).
٢٢. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٢٣. البسيط، للواحدي علي بن أحمد (ت٤٦٨هـ)، أصل تحقيقه ١٥ رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٢٤. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لأبي العباس ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
٢٥. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.
٢٦. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
٢٧. تأويلات أهل السنة، لأبي منصور الماتريدي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٢٨. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لأبي القاسم ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
٢٩. التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
٣٠. تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٣١. التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي محمد بن أحمد الغرناطي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٣٢. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٣. تغليظ الملام على المتسرعين إلى الفتيا وتغيير الأحكام، لحمود بن عبد الله التويجري (ت١٤١٣هـ)، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٣٤. تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت/ ودار عمار، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٣٥. تفسير ابن عرفة، لمحمد بن محمد بن عرفة (ت٨٠٣هـ)، تحقيق: د. حسن المناعي،

مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٣٦. تفسير الإمام الشافعي، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرّان، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٣٧. تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
٣٨. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣٩. التفسير اللغوي للقرآن الكريم، الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
٤٠. التفسير والمفسرون، د. محمد السيد حسين الذهبي (ت١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة.
٤١. التمهيد، لابن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
٤٢. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين الملطي محمد بن أحمد العسقلاني (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.
٤٣. تنزيه القرآن عن المطاعن ، للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت٤١٥هـ)، دار النهضة الحديثة.
٤٤. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
٤٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٤٦. تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد الأزهري الهروي أبي منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٤٧. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبري محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٤٨. جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٤٩. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني؛ وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٥٠. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.
٥١. جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحق القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٥٢. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٥٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٥٤. الدر المنثور، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت.
٥٥. درء تعارض العقل والنقل، لتقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٥٦. الدعاء، لأبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٥٧. ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي (ت٤٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٥٨. الرد على الجهمية والزنادقة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
٥٩. الرد على الجهمية، للدارمي أبي سعيد عثمان بن سعيد، تحقيق: أبي عاصم الشَّوامي

الأثري، المكتبة الإسلامية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٦٠. رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، لأبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
٦١. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٦٢. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٦٣. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبي عيسى (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
٦٤. السنن الكبرى، للبيهقي أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٦٥. سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.
٦٦. شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
٦٧. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري أبي عبد الله، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٦٨. صحيح مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦٩. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٧٠. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٧١. العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، بيروت.

٧٢. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن لاجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد – باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٧٣. علوم القرآن بين البرهان والإتقان، لحازم سعيد حيدر، دار الزمان، ١٤٢٠هـ.

٧٤. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير (ت٨٤٠هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٧٥. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٧٦. غريب القرآن الكريم في عصر الرسول ﷺ والصحابة والتابعين (ص١٤).

٧٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني الشافعي، رقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، صححه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٧٨. فتح المعبود في الرد على ابن محمود، لحمود بن عبد الله بن حمود التويجري (ت١٤١٣هـ)، مطبعة المدينة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧٩. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن حزم القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨٠. فضائل القرآن، لأبي عُبَيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية؛ وآخرين، دار ابن كثير، دمشق/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٨١. فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المناوي (ت١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٨٢. القاموس المحيط، لأبي طاهر مجد الدين الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٨٣. قواعد التفسير، لخالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٨٤. القواعد التفسيرية عند ابن القيم، لعبد الباسط فهيم، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، ١٤٣١هـ.

٨٥. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود؛ وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٨٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٨٧. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٨٨. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمد ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٨٩. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكوفي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش؛ ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٠. لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٩١. مباحث التفسير، لابن المظفر الرازي (ت بعد ٣٦٠هـ)، تحقيق: حاتم بن عابد بن عبد الله القرشي، كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٩٢. المجروحين، لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٩٣. مجموع الفتاوى، لتقي الدين ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٩٤. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت١٤٢١هـ)، جمع

وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن؛ ودار الثريا، الطبعة الأخيرة، ١٤١٣هـ.

٩٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد ابن عطية الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٦. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٩٧. مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٩٨. مرآة الجنان، لأبي محمد عبد الله بن اسعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٩٩. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٠٠. مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمُّوش الأندلسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٠١. مشكل القرآن الكريم في تفسير ابن عاشور، لعلي بن عبد الله بن حمد السكاكر، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية، كلية القرآن الكريم، ١٤٣١-١٤٣٢هـ.

١٠٢. مشكل القرآن، لعبد الله بن حمد المنصور، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٠٣. المصاحف، لابن أبي داود أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث (ت٣١٦هـ)، تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، مصر – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٠٤. المصباح المنير، لأبي العباس أحمد الفيومي (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

١٠٥. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٠٦. المعجم الكبير، للطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير أبي القاسم

(ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
١٠٧. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
١٠٨. مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
١٠٩. المقصد الأسنى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي، قبرص، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١١٠. الموافقات، لإبراهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١١١. المؤلفات في مشكل القرآن ومناهجها، لعبد الرحمن بن سند بن راشد الرحيلي، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، ١٤٣٢هـ.
١١٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
١١٣. نظم الدرر، لإبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
١١٤. الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢
تمهيد: تعريف المشكل والضابط لغة واصطلاحًا	٤
المبحث الأول: ضوابط في تحديد مفهوم المشكل	٦
الضابط الأول: استشكال المفسرين يُعْرَف بالنصِّ، أو بالإشارة	٦
الضابط الثاني: كل ما استغلق معناه أو خفي مغزاه يسمى مشكلاً	٨
الضابط الثالث: كل ما يُوهِم التعارض داخل في المشكل، وليس كلُّ مشكلٍ موهمًا للتعارض	١٠
الضابط الرابع: المشكل والمتشابه النسبي مترادفان	١٢
الضابط الخامس: المتشابه اللفظي لا يُعَدُّ من المشكل	١٤
الضابط السادس: ليس كل مَن ألَّف في المشكل يكون كل ما أورده مشكلاً	١٥
الضابط السابع: مصطلح المشكل قديماً أوسع، فيدخل فيه الشبهات التي أوردها الملاحدة	١٨
الضابط الثامن: الشبهات في تفسير القرآن مصدرها غالبًا الملاحدة، والمشكل مصدره غالبًا العلماء	١٩
المبحث الثاني: ضوابط في إثبات الإشكال	٢٠
الضابط الأول: تثبيت الاستشكال قبل دفعه	٢٠
الضابط الثاني: ليس كلُّ إشكال معتبرًا، إلا إشكال له حظ من النظر	٢٥
الضابط الثالث: الإشكال أمر نسبي	٢٩
الضابط الرابع: الإشكال يَرِدُ على الأفهامِ لا على النصوص	٣١
الضابط الخامس: استشكال النص لا يعني بطلانه	٣٥
الضابط السادس: أهل الأهواء يجعلون ما يُخالف معتقدهم مشكلاً	٣٦
الضابط السادس: أهل الأهواء يجعلون ما خالف معتقدهم مشكلاً	٣٦

الموضوع	رقم الصفحة
الضابط السابع: لا يخلو زمنٌ مِن إشكال حتى وقت نزول القرآن الكريم	٣٩
الضابط الثامن: كلمَّا تأخر الزمنُ اتَّسَعت دائرةُ المشكل	٤٠
المبحث الثالث: ضوابط دفع الإشكال	٤٢
الضابط الأول: المشكل لا يُدْفَع إلا بعد تأمُّلٍ وطلبٍ وتحريرٍ جيّد	٤٢
الضابط الثاني: حَلُّ المشكل عند العلماء المعتبرين	٤٤
الضابط الثالث: ما من مشكل إلا وله جواب	٤٧
الضابط الرابع: أجوبة النبي ﷺ لاستشكلات الصحابة ﷺ اكتسبت القطعية بدفع النبي ﷺ لها، بخلاف غيرها	٤٩
الضابط الخامس: اللجوء إلى الله مع الصدق في طلب الحقِّ يَحُلُّ الإشكال بإذن الله	٥٠
الضابط السادس: ضعف إسناد إجابات العلماء عن المشكل لا ينفي الاستفادة منها	٥٢
الضابط السابع: المشكل لا يخلو مِن حكمة في وقوعه	٥٤
الضابط الثامن: حَلُّ الإشكال لا بُدَّ أن يكون منضبطًا بالقواعد العلمية	٥٦
الخاتمة	٥٩
فهرس المصادر والمراجع	٦٠
فهرس الموضوعات	٧٠